مجلة أنساق للفنون والآداب والعلوم
الإنسانية
الإصدار السابع
المجلد (٣) العدد (٢)
٢٠٢٢ (٤٣٠-٤٥٤)

مجلة أنساق

Middle East Institution of scientific Publishing

الآثار السياسية والاقتصادية لسياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على دول العالم الثالث

(دراسة حالة – الأردن) 1999– 2018

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

روان ابراهيم الطراونة

جامعة مؤتة

نشر إلكترونياً بتاريخ: ٨ يونية ٢٠٢٢

الملخص

تتمثل أهمية هذه الدراسة في إبراز الصورة الحقيقية لسياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعديها السياسي والاقتصادي، وكشف الأبعاد الناجمة عن مشروعات التصحيح الاقتصادي ووضعها في إطارها الصحيح، وبيان مستوى تأثير سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عرقلة عملية التنمية السياسية والاقتصادية لدول العالم الثالث ومنها الأردن. وهدفت الدراسة الحالية إلى دراسة دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في صياغة السياسات الاقتصادية والسياسية لدول العالم الثالث، والتركيز على أهم الثغرات التي فرضتها سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتحديد أبرز الآثار السياسية والاقتصادية لبرامج وسياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الأردن باعتباره احدى دول العالم الثالث (سلباً وايجابياً) خلال الفترة من (1999-2018)، وتسليط الضوء على الدور الواقعي لصندوق النقد الدولي و البنك الدولي في صياغة سياساته الاقتصادية والسياسية، وتحديد أهم مجالات التأثير السياسي للمؤسسات الاقتصادية العالمية على الأردن. اعتمدت الدراسة على كل من منهج النظام السياسي ومنهج الاقتصاد السياسي والمنهج المؤسسي لإعتبارهم الأكثر ملائمة مع بيانات الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان أبرزها:- أن الانعكاسات الاقتصادية لبرامج وسياسات صندوق النقد والبنك الدولي على مؤشرات: عجز الموازنة من الإنتاج المحلي، وعجز الميزان التجاري من الناتج المحلي والدين العام والخارجي من الناتج، وتفاقم الفقر والبطالة والتضخم، وانخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر، وعجز

الحساب الجاري، تزايدت كاتجاه عام طوال فترة الدراسة. – أن انعكاسات سياسات صندوق النقد والبنك الدولي برزت على السياسة الأردنية من خلال تشكيل لجنة للحوار الوطني، وتقديم قانون جديد للأحزاب السياسية والمشاركة السياسية، وصدور قوانين مهمة ومنها قانون الانتخاب وقانون الحريات وقانون المطبوعات والنشر، وحق الحصول على المعلومة، وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة الأردنية ضمن نظام الكوتا وتشكيل لجنة ملكية لمراجعة الدستور، وتعزيز مكافحة الفساد عبر انشاء هيئة مكافحة الفساد وتقديم مسؤولين عنه للقضاء، وإقرار قانون الهيئة المستقلة للانتخابات النيابية، وقانون المحكمة الدستورية، كل ذلك كان له تأثير إيجابي على تهدأة الشارع الأردني والتخفيف من حدة الآثار السلبية على الاستقرار السياسي في الأردن.

أن الانعكاسات السياسية لبرامج وسياسات البنك الدولي على مؤشرات حرية الصحافة تراجع وخاصة منذ عام 2010، كما شهدت تراجع في مؤشر الديمقراطية، وتقدم الأردن في مؤشرات الحوكمة العالمية في الابعاد: المساءلة والمشاركة وفاعلية الحوكمة ومدركات الفساد، وتراجعه في الابعاد: الاستقرار السياسي وغياب العنف وسيادة القانون خلال سنوات الدراسة. – أن أداء الاقتصاد الأردني بقي منخفضاً حتى نهاية عام 2018م.

قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات، أبرزها: توفير بيئة مواتية للتنمية الاقتصادية قادرة على مواجهة الصدمات الخارجية ودعم الحيز المالي وتعزز متانة بنيته المجتمعية بعيداً عن التبعية، وضرورة الابتعاد عن الإصلاحات السياسية الترقيعية والاقتراب من الإصلاحات السياسية الحقيقية، على أن تكون الكفاءة هي المعيار الوحيد لتعزيز المواقع القيادية داخل النظام السياسي، والابتعاد عن الاختزال في الحكم، وضرورة تبني قاعدة النظام السياسي المفتوح ليشارك الجميع وخصوصاً أصحاب الكفاءات في العملية السياسية.

الكلمات المفتاحية: الآثار، السياسية، الاقتصاد، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، دول العالم الثالث، الأردن.

Abstract

This study highlighting the real role of International Monetary Fund and International Bank policies with their political and economic dimensions, exploring the results of economic amendments and using them in the right frame, identifying the effects of International Monetary Fund and International Bank in obstructing the political and economic development for third world countries as Jordan. This study aims to study the role of the International Monetary Fund and the World Bank in determining the Economic and political policies of third world countries and focusing on the huge gaps imposed by the policies of the International Monetary Fund and the World Bank, and identifying the key political and economic implications

committee for national dialogue, presenting a new law for the political parties and political participation, issuing important laws as: The Elections Law, the Freedoms Law , the Press and Publications Law and the right to have an information, encouraging the political participation of Jordanian woman in Quota system, forming a royal committee to revise the institution, insisting on fighting corruption through forming a committee to fight it and present officials for justice, presenting the Law of the Independent Commission for Parliamentary Elections, And the Constitutional Court Act law, all of that has a positive effect on calming the Jordanian street and decreasing the negative effects on political stability in Jordan. -Political effects of programs and policies of the International Bank can decrease the indicators of journalism freedom since 2010, and also the democracy indicator was decreased, And Jordan has developed according to the indicators of the international governance in the fields of: accountability, participation, the effectiveness of governance and the perceptions of corruption, and its declined in the fields of: political

of the International Monetary Fund (IMF) and World Bank programs and policies on the Jordanian economy as a Third World country (negatively and positively) during the period from 1999 to 2018 and highlighting the realistic role of the IMF and the World Bank in formulating its economic and political policies, defining political effects fields of international political institutions on Jordan. The study is based on the political system and the political and institutional economy being the most appropriate for the study data. The study ended up with a set of findings, most important of which are that: - Political reflects of the International Monetary Fund and International Bank policies and programs are: budget deficit of total national production, trade balance deficit of national production, foreign debt percentage of the production, increasing the level of poverty, unemployment and inflation, decreasing the percentage of foreign investment, deficit of the current account, and increasing the value of general debt all within the time of the study. -The policies of International Monetary Fund and International Bank are appearing on Jordanian policy through forming a

stability, the absence of violence and the rule of law in the recent years. -The Jordanian economy performance was low until the year of 2018. The study presented a number of recommendations, the most important of which is:Providing an enabling environment for economic and political development capable of facing external shocks, supporting financial space and strengthening the solidity of its social structure away from dependence & the necessity of keeping away from the patching reforms and approaching the real reforms, where the efficiency should be the only criterion to consolidate the leadership positions within the system and keeping away from the reduction of the governance and finally, the vital necessity to adopt the basis of the open political system that helps the participation of every individual in the society especially those with political competencies.

Keywords: Implications, Political, Economy, International Monetary Fund, World Bank, Third World Countries, Jordan.

*** المقدمة**

عاش النظام الدولي فترات من الصراع السياسي والاقتصادي والأمني، ومثلت نتائج الحرب العالمية الثانية عام 1945 تحول في النظام السياسي الدولي، حيث أدت إلى حالة من الصراع الاقتصادي والسياسي.

ولعل أهم الصراعات السياسية التي حدثت ما بعد الحرب العالمية الثانية 1945 تمثلت بالثنائية القطبية، والتي تأسست على التنافس ما بين (الاشتراكية والرأسمالية)، حيث كانت الدول النامية هي الهدف الذي ترمي له القوى العظمى بالتنافس والسيطرة، فقد سعت القوى إلى فرض التوجهات الاستعمارية والهيمنة السياسية وتجاوزتها إلى الهيمنة الاقتصادية خاصة من قبل النظم الرأسمالية الغربية المسيطرة والتي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية.

أن المؤسسات الاقتصادية (المالية والنقدية) العالمية التي تهيمن عليها نظرياً وعملياً الولايات المتحدة كانت ذراع قوة لفرض الإملاءات والسياسة الأمريكية على دول العالم الثالث، لتشكل خريطة العالم وفق مصالحها السياسية والاقتصادية، ولتكن أرضاً لتنفيذ غاياتها سياسياً واقتصاديا فهي الرافد للمصادر الأولية والثروات الطبيعية والمعدنية، ومصادر الطاقة والنفط، وكذلك تشكل سوقاً استهلاكياً للبضائع المنتجة أمريكيا أو من الدول الرأسمالية والصناعية الكبرى، إلى جانب اعتبارها رقعة شطرنج سياسياً يتم التحكم في أنظمتها، فتارة تكشف النقاب عن وثائق تورط النخب السياسية، وأخرى تسهم في افتعال الأزمات الداخلية والتحريض ضد الأنظمة،

ويمكن كذلك لها الوقوف بصفة داعمة لأنظمة حليفة وصديقة، مما ساهم ذلك في جعل دول العالم الثالث قيد التحكم والتبعية على كافة الصعد سياسياً واقتصاديا واجتماعياً، وتأثر بالتوجهات الرأسمالية.

وفي هذا السياق، فإن من اللافت للاهتمام أن دول العالم الثالث يعرفون بحدسهم وتجاربهم أن سياسات والمؤسسات الاقتصادية (المالية والنقدية) العالمية وبرامجها تؤثر في مختلف جوانب حياتهم، ويعرفون أن هناك قوىً كبرى تكاد تقرر مصائرهم السياسية والاقتصادية، وأن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وسياساتهم وبرامجهم على وجه الخصوص، أدوات تحركها سلطات سياسية، في صورة نقدية – اقتصادية[1].

وباعتبار أن الأردن ضمن خارطة وسياق دول العالم الثالث فلم يكن بمعزل عن أثر سياسات وممارسات المؤسسات الاقتصادية (المالية والنقدية) العالمية وتحديداً صندوق النقد الدولي والبنك الدولي جراء ما يواجهه من أزمات نقص الطاقة، وقلة الموارد والمصادر الطبيعية، وسوء إدارة الموارد المتكرر من الحكومات المتتابعة، وكذلك تأثير حالة اللجوء الانساني المتكرر عليه جراء حدوه في منطقة ملتهبة تعاني من ويلات الحروب في سوريا والعراق وغيرها من الدول العربية التي أتى عليها الربيع العربي بالويل والدمار، وما تركته من تبعيات أوجبت اللجوء للصندوق وللبنك الدولي للاقتراض وتغطية عجز موازنتها. من هنا تحاول هذه الدراسة بيان الدور المؤثر لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وسياساتهم المتبعة سياسياً واقتصاديا على الدول النامية بشكل عام، والأردن كحالة دراسية بشكل خاص في الفترة 1999-2018.

*** مشكلة الدراسة**

ساهمت عمليات تمويل المشاريع التنموية من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الأردن في اعادة تكييف كثير من القوانين والتشريعات الاقتصادية والسياسية، فقد جاءت هذه التشريعات كشرط جزائي ومطلب اساسي من قبل الصندوق والبنك الدوليين للموافقة على تنفيذ برامجها وسياساتها التنموية التي تمثلت على شكل منح وهبات وقروض طويلة وقصيرة الأجل، مما قد فرضت تلك المؤسسات ظلالها السياسية والاقتصادية على الأردن، فجعلته يدور في دائرة التبعية السياسية والاقتصادية للدول والمؤسسات الاقتصادية (المالية والنقدية) الدولية. ورغم وضوح اهداف تلك البرامج والسياسات إلا أن الأردن عبر عن استياء اقتصادي عميق ساهمت في وجوده تطبيق سياسات اقتصادية خاطئة، ومن المعلوم أن سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين تلعب دوراً هاماً في تشكيل برامج التنمية في الدول النامية ومنها الأردن إلا انه لوحظ تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية في تلك الدول وانخفاض مستوى معيشة المواطنين فيها.

وعليه فإن مشكلة الدراسة تكمن في بيان أوجه القصور التي أعترت سياسات الدول النامية في التعامل

1 خوري، طارق. (2018). **دور صندوق النقد الدولي في التأثير على القرارات السياسية والاقتصادية للدولة 1989-2017 (دراسة حالة، الأردن)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

سياسياً واقتصادياً مع توجهات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والسياسات العامة لتلك الدول لمواجهة نفوذ المؤسسات الاقتصادية (المالية والنقدية) العالمية، وأهم الآثار المترتبة على سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على تلك الدول، وعلى الأردن بشكل خاص، وأبرز الأليات التي يمارسها كلاً من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بصفتهما مؤسسات نقدية لتمارس أدواراً اقتصادية وفرضها إملاءات على تلك الدول، وعجز تلك الدول عن اتخاذ التدابير اللازمة والسياسات المدروسة لمواجهة أو إدارة تلك الحالة وما ترتب عليها من انعكاسات سلبية على الدول المقترضة.

*** أهداف الدراسة**

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:-

١- دراسة دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في صياغة السياسات الإقتصادية والسياسية لدول العالم الثالث.

٢- التركيز على أهم الثغرات التي فرضتها سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على البرامج السياسية والإقتصادية في الأردن.

*** أهمية الدراسة**

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز الصورة الحقيقية لسياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ببعديها السياسي والاقتصادي، وكشف النقاب عن الأبعاد الناجمة عن شعار التنمية، ومشروعات التصحيح الاقتصادي ووضعها في إطارها النظري السليم، وبيان مستوى تأثيره في عرقلة عملية التنمية السياسية، وتحقيق مستوى مقبول من الرفاهية الاقتصادية لدول العالم الثالث خصوصاً الأردن.

من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة من الناحيتين العلمية والعملية على النحو الآتي:-

١- الأهمية العلمية: عالجت أغلبية الدراسات والمؤلفات العلمية السابقة موضوع الآثار المترتبة على سياسات الاصلاح والتكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي من الجوانب الفنية والاجتماعية، ولم تعطي الموضوع السياسي والاقتصادي كثيراً من الاهتمام، إذ تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على البعدين السياسي والاقتصادي ضمن لغة العالم الرأسمالي، لذا كان التركيز منصب على ضرورة إضافة دراسات متخصصه جديدة توضح الآثار الناجمة عن سياسات كلاً من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ببعديها السياسي والاقتصادي وارتباطها في عرقلة عملية التنمية السياسية داخل الدول والعلاقة بين المؤسسات الاقتصادية (المالية والنقدية) العالمية خلال فترة (1999- 2018).

٢- الأهمية العملية: تحاول هذه الدراسة إظهار مستوى الدور الذي تلعبه المؤسسات الاقتصادية (المالية والنقدية) العالمية في التأثير على الدول النامية خصوصاً الأردن، والكشف بالأرقام عن حجم النمو والعجز الذي وصلت إليه في ظل سياسات الاقتراض والتمويل من تلك المؤسسات. ونلاحظ بأن التجربة الأردنية وعلاقتها في صندوق النقد الدولي خير مثال على ذلك نظراً لتعرضها لثغرات تنوعت ما بين سياسية واقتصادية شملت كلاً من برامج التكيف الهيكلي، وسياسات الدعم، وسياسات

تقديم المساعدات، والسماح لوجود حركات سياسية، وسياسات السعي نحو الاصلاح السياسي والاقتصادي.

*** أسئلة الدراسة**

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الاسئلة الآتية في فصولها اللاحقة:-

١- ما دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في صياغة السياسات الإقتصادية والسياسية لدول العالم الثالث؟

٢- ما أهم الثغرات التي فرضتها سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على البرامج السياسية والإقتصادية في الأردن؟

*** منهجية الدراسة**

تتطلب الدراسة استخدام مبدأ تكامل مناهج البحث العلمية، حيث تم استخدام المناهج العلمية الأكثر ملائمة لدراسة وتحليل مشكلة الدراسة، والأكثر ملائمة مع بيانات الدراسة، وهما:-

١- منهج النظام السياسي: يركز هذا المنهج على دراسة بيئة النظام السياسي الأردني والقوى السياسية والقيادة السياسية والصفات الحاكمة من حيث مصادر تكوينها والطابع المميز لها، وكذلك السلوك الانتخابي والدستور والأداء السياسي وشكل ومستوى المشاركة في النشاط السياسي ومشكلات التغير السياسي واختلاف الأيديولوجيات القومية والقيم السياسية[2].

كما ويهتم منهج النظام السياسي بدراسة المؤسسات (الحكومية وغير الحكومية) والسياسات المحلية وأنماط السلوك السياسي فيه، وتركز على دراسة الخبرات السياسية والأنظمة، وأنماط السلوك والعمليات التي تظهر مصاحبة للحكومات الحديثة بمختلف نماذجها، ولا يستهدف هذا المنهج تحديد الأشكال أو الأنماط التي تتخذها الأنظمة السياسية المختلفة مثل ما تؤدي وظائفها في النطاق المحلي الذي توجد فيه ثم تمييزها على أساس مقارن، ولكنه يحاول اكتشاف التعميمات التي تفسر العمليات الحكومية في الممارسة والتطبيق[3].

٢- المنهج المؤسسي: يركز هذا المنهج على المؤسسات الاقتصادية (المالية والنقدية) العالمية التي لها هيكل إداري ولها نظام مالي، وأهميتها وأهدافها ووظائفها وأدوارها في تحديد السلوكيات والمخرجات السياسية، ومستوى قدرة هذه المؤسسات على التكيف مع التغيرات الحاصلة في المحيط الخارجي، وقدرتها على التماسك وتحقيق الاستقرار داخل المؤسسات السياسية على اعتبار أن المؤسسات الاقتصادية (المالية والنقدية) العالمية تمثل متغيراً

2 Bryman, A. (2008). **Social Research Methods**, 3rd edition, Oxford: OUP. Della Porta, D. and Keating, M.(2008).**Approaches and Methodologies in the Social Sciences, A Pluralist Perspective**, Cambridge: Cambridge University Press

3 حسن، محمد حسن.(2005). **مناهج البحث الاجتماعي**، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع

مستقلاً يؤثر على تحديد من يسمح لهم بالمشاركة في الساحة السياسية، وما الاستراتيجيات المستخدمة[4].

وفي هذا الصدد استخدم هذا المنهج لدراسة قدرة المؤسسات الاقتصادية (المالية والنقدية) العالمية ممثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي على تحقيق التماسك والاستقرار في دول العالم والثالث وخصوصاً الأردن وذلك في ضوء المنح والقروض المقدمة من تلك المؤسسات وأثر تلك المنح والقروض على تنمية الدولة ومؤسساتها اقتصادياً وسياسياً، ومن هنا لا بد من التركيز على أهمية المؤسسات الاقتصادية المالية والنقدية في الأردن والتي تتأثر بشكل مباشر بسياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتتمثل في وزارة المالية، والبنك المركزي، ودائرة الاحصاءات العامة، ولجنة تقييم التخاصية، وزارة الشؤون السياسية والبرلمان وذلك للاطلاع على أبرز السياسات التي فرضتها هذه المؤسسات النقدية وأثارها الايجابية والسلبية وخلق تقييم بناء على قراءة معطيات الواقع مرفق بتقارير رقمية كمؤشرات أداء.

٣- منهج الاقتصاد السياسي: يستخدم في تحليل وتفسير التفاعلات والتأثيرات المتبادلة بين ما هو اقتصادي وما هو سياسي، وتحليل الظاهرة السياسية وعلاقاتها مع الظاهرة الاقتصادية؛ فأهمية المنهج تتمثل في كونه يتحدث عن العلاقة بين متغيرين وهما اثر المتغير السياسي على المتغير الاقتصادي، فالعلاقة بين المتغير وطيدة وناتجة عن التداخل الواضح بين الأوضاع السياسية والاقتصادية، حيث يوجد تأثير متبادل بينهما، فمثلا نجد أن هناك علاقة ارتباط بين كيفية توزيع الدخل[5] (وضع اقتصادي) والاستقرار السياسي داخل المجتمع (وضع سياسي).

كذلك نجد أن الثورات الكبرى جاءت على إثر أوضاع اقتصادية غير صحية (انتشار الفقر والجوع وعدم عدالة التوزيع). أيضاً نجد أن المحرك الأساسي للاستعمار (الذي هو ظاهرة سياسية) كان سعي القوى الاستعمارية إلى الحصول على مصادر رخيصة للمواد الخام، وفتح أسواق جديدة لتصريف منتجاتها الفائضة (متغير اقتصادي)، فموضوعات الثروة والدخل وأوضاع الطبقة العاملة وسياسات توزيع الدخل والضرائب وخصخصة المؤسسات والمديونية وقيمة الدين العام والتضخم كلها موضوعات اقتصادية لكنها محل اهتمام علم السياسة في ذات الوقت، وكذلك الامر لموضوعات

4. Marsh, D. and Stoker, G.(2010). **Theory and Methods in Political Science**, Thousand Oaks: Sage.

5 Della Porta, D. and Keating, M.(2008).**Approaches and Methodologies in the Social Sciences, A Pluralist Perspective**, Cambridge: Cambridge University Press.

Marsh, D. and Stoker, G.(2010). **Theory and Methods in Political Science**, Thousand Oaks: Sage.

الحاكمية ومؤشرات الديمقراطية كلها موضوعات سياسية لكنها محل اهتمام علم الاقتصاد[6].

من هنا تسعى هذه الدراسة لرصد وتحليل علاقة سياسات صندوق النقد الدولي وسياسات البنك الدولي في عملية التنمية السياسية والاقتصادية في دول العالم الثالث وخصوصاً في المملكة الأردنية الهاشمية خلال فترة من 1999 حتى 2018.

*** حدود الدراسة**

تتمثل حدود الدراسة بما يلي:-

١- الحد الزماني: تشمل الفترة لهذه الدراسة ما بين (1999- 2018)، حيث أن سياسات البنك الدولي وصندوق النقد للدولي لدول العالم الثالث برزت بشكل واضح في هذه الفترة خصوصاً في الأردن، ويمكن القول إن فترة الدراسة تشمل عدة متغيرات مهمة حدثت على الساحة الأردنية، وكانت مؤشر كافٍ للخروج بحقائق عامة وصور واضحة لأهداف الدراسة، ومنها:-

أولاً: عام 1999 كان بداية تولي الملك عبد الله الثاني بن الحسين سلطاته، وهي فترة حكم جديدة، وبداية تبني الأردن لسياسات التكيف الهيكلي المشروطة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ثانياً: عام 2000 هو دخول فعلي للأردن في منظمة التجارة العالمية.

ثالثاً: تشابك الظروف الإقليمية والعالمية التي تمثلت في الأزمة المالية عام 2008، وأحداث الربيع العربي وتحديداً في سوريا والعراق ومصر وهم من أكبر الشركاء التجاريين الرئيسيين للأردن، واغلاق المعابر الحدودية مع بعض الدول المجاورة، فضلاً عن زيادة أعداد اللاجئين المتدفقين للمملكة، خصوصاً خلال الفترة منذ عام 2011 حتى عام 2017، واشتداد الضغط على الخدمات فيه وبروز مخاطر اقتصادية واجتماعية وأمنية وعسكرية جراء هذا التدفق، وتراجع الاستثمارات الخليجية في الأردن تحت وطأة الأزمة التي تعاني منها دول الخليج بسبب تراجع أسعار النفط وازدياد نفقاتها العسكرية.

رابعاً: عانى الأردن زخمًا بالأحداث الهامة، سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا عام 2018، وقد خاض الأردنيون نقاشات وجدالات واسعة حول هذه الأحداث وحول ما ارتبط ببعضها من قرارات حكومية الممثلة برفع الدعم عن معظم السلع الغذائية وخصوصاً الخبز وارتفاع المحروقات وأسعار أكثر من 174 سلعة غذائية، فضلاً عن السياسات الضريبية التي اعتمدت على ضريبة المبيعات بمستويات عالية وصلت إلى 16% عام 2018 بعد أن كانت 13% والتي أثرت سلباً بالقوة الشرائية للمواطنين والمؤسسات مما جعل الأردن بيئة طاردة للاستثمار.، دفعت بدورها الناس -أحيانًا- للاحتجاج في الشوارع والميادين.

6 حسن، محمد حسن.(2005). **مناهج البحث الاجتماعي**، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

٢- الحد المكاني: تركز هذه الدراسة على دول العالم الثالث بشكل عام، والمملكة الأردنية الهاشمية بشكل خاص (دراسة حالة).

*** محددات الدراسة**

تمثلت الصعوبات التي واجهتها الباحثة في ترابط الآثار السياسية بالآثار الاقتصادية وما يتصل بها من مسائل نقدية ومالية، وصعوبة الوصول إلى استنتاجات سياسية ذات مصداقية قابلة للتعميم، كما وتبرز حساسية بعض المسائل السياسية والاقتصادية أمام الباحثة خاصة تلك التي تتعلق بسيادة الدولة في صناعة قراراتها السياسية والاقتصادية وفي اتخاذها، فضلاً عن طول فترة الدراسة 1999 -2018.

*** مفاهيم الدراسة**

فيما يلي تعريفاً بأهم مصطلحات الدراسة:-

١- الدول النامية (Developing Countries): وتعرف بدول العالم الثالث التي لا تنتمي إلى دول العالم الأول التي تميزت بالتطور التقني والصناعي، ولا تنتمي لدول العالم الثاني التي خاضت التجربة الاشتراكية، وهي التي لم تستفد من الثورة الصناعية، واغلب دول العالم الثالث نالت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، لذا فهي دول طور النمو[7].

٢- صندوق النقد الدولي (The International Monetary Fund/ IMF): ويعرف بإنه: "مؤسسة دولية متخصصة تابعة للأمم المتحدة، أنشئت بموجب معاهدة دولية في عام 1945، تضم في عضويتها 189 بلداً، ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، تهدف إلى تعزيز التعاون النقدي العالمي، وضمان الاستقرار المالي، وتيسير حركة التجارة الدولية، وتشجيع زيادة فرص العمل والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، والحد من انتشار الفقر، ومنع وقوع الأزمات في جميع أنحاء العالم"[8].

٣- البنك الدولي (The World Bank): وهو مؤسسة دولية أنشئت عام 1947 تتبع للأمم المتحدة تعني بشؤون التنمية، يبلغ عدد اعضائها 189 ومقرها الرئيسي واشنطن العاصمة، بدأ اعماله بإعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وتوسع اعماله ليصبح جل اهتمامه منحصر على إعادة إعمار كل ما خلفته النزاعات البشرية والكوارث الطبيعية التي تؤثر على الاقتصاد، والآن ترتكز اعماله على تخفيف مستوى الفقر كهدف إنمائي، وتشجيع استثمار رؤوس الأموال عالمياً بهدف تنمية

7 صلاحات، مهند.(2009). **العالم الثالث ودلالات المصطلح السياسية**، الحوار المتمدن، تم الاسترجاع بتاريخ 2018/12/22 في 10:33 صباحاً، متاح على الرابط:
http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=159332&r=0

8 البنك الدولي.(2018/أ). **البنك الدولي، من نحن**، تم الاسترجاع بتاريخ 2018/12/13 في 7:24 مساءاً، متاح على الرابط:
.http://www.albankaldawli.org/ar/about/leadership

اقتصاد دول الاعضاء في الأجل الطويل من رؤوس أموال البنك[9].

٤- القروض (Loans): هي "مساعدات مالية مشروطة بالسداد والوفاء، تقدم لتمويل مشاريع مختلفة تكون ذات طابع طويل الأجل أو قصير الأجل، وتمنح للدول التي تعاني من مشكلات تمويلية فعلية أو محتملة؛ وذلك بهدف إعادة بناء احتياطاتها الدولية، وتثبيت أسعار عملاتها المحلية، والاستمرار في تغطية مدفوعات الاستيراد، واستعادة الأوضاع المواتية لتحقيق النمو الاقتصادي القوي، مع إتباع سياسات لمعالجة المشكلات التي أفضت في الأساس إلى الوضع القائم"[10].

٥- التصحيح الهيكلي (structural adjustment): هي" مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى رفع الطاقة الإنتاجية، ودرجة مرونة الاقتصاد، والقدرة على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية، ودعم قدرة الاقتصاد على النمو المتوازن، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد بتقليص المعوقات التي تعيق عمل الأسواق، وتقلل بالتالي من أثرها على التضخم واختلال ميزان المدفوعات، وبالإضافة إلى الأثـــر الجزئي والقطاعي لتلك الإصلاحات، فإن أثرها يشمل بعض المتغيرات الكلية، مثل: الأسعار، وأسعار الفائدة، وعجز الموازنة، والميزان الجاري"[11].

٦- سياسات التثبيت الاقتصادي (Economic stabilization policies): عدد من السياسات الاقتصادية الكلية الهادفة إلى تصحيح الاختلالات المالية والنقدية وإزالة حالة عدم التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، بهدف الحفاظ على مستوى معين من الاداء الاقتصادي أو تحسين ذلك المستوى مع اعادة تشكيل عناصر السياسة الاقتصادية باتجاه نظام اقتصاد السوق[12].

٧- حقوق السحب الخاصة (Special drawing rights/SDR): يقصد بها أصل احتياطي دولي استحدثه صندوق النقد الدولي في عام 1969، ليصبح مكملاً للأصول الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء، ويتم تحديد قيمة هذا الأصل اعتماداً على خمس عملات رئيسية، وهي: اليوان الصيني، والدولار الأمريكي، واليورو، والين الياباني، والجنيه الاسترليني، ويمكن مبادلته بأي من العملات القابلة للتداول الحر،

9 التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي.(2018). تم الاسترجاع بتاريخ 2018/12/13 في 7:06 مساءاً، متاح على الرابط:
https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2018/eng/assets/pdf/imf-annual-report-2018-ar.pdf

10 صندوق النقد الدولي.(2016/أ). **الإقراض من صندوق النقد الدولي**، تم الاسترجاع بتاريخ 2018/12/13 في 8:31 مساءاً، متاح على الرابط:
https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-Lending

11 جبار، ايمان وعباس، سحر.(2008). تحليل سياسات التكيف الهيكلي في بلدان عربية مختارة (مصر والمغرب)، **مجلة الغري للعلوم الإقتصادية الإدارية**، 2(10)، ص ص127-138.

12 حسين، ابتسام علي. (2009). **سياسات الاصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على التنمية البشرية**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد.

واعتبارا من شهر مارس 2016، تم استحداث 204.1 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل حوالي 285 مليار دولار أمريكي) وتوزيعها على البلدان الأعضاء، تتحدد قيمة حق السحب الخاص وفق سلة من.

٨- التكييف الهيكلي (Structural Adjustment): وهي" برامج وضعها صندوق النقد الدولي بالتعاون مع البنك الدولي تضم مجموعة من الإجراءات التنظيمية تسعى للقضاء على الاختلالات الاقتصادية والركود الاقتصادي، تهدف لإعادة هيكلة البنية التحتية الاقتصادية للاندماج بالاقتصاد العالمي[13].

٩- الآثار السياسية (Political Implication): وهي تلك التغيرات والانعكاسات الحاصلة نتيجة سياسة أو نشاط أو حدث ما على النظام السياسي لمنطقة معينة وتُقاس عادةً الأثار من حيث التغيرات في النمو والتنمية السياسية ممثلة بقوانين وتشريعات الدولة، والاصلاحات السياسية ونظام الحكم السياسي، ومؤشرات الديمقراطية والحوكمة الرشيد، والمشاركة السياسية، والاحزاب والنقابات والجمعيات الحزبية، والانتخابات... وغيرها).

١٠- الآثار الاقتصادية (Economic Implication): وهي تلك التغيرات والانعكاسات الحاصلة نتيجة برنامج أو مشروع أو نشاط أو حدث ما على اقتصاد منطقة معينة، ويمكن أن تتراوح هذه المنطقة من حي ما إلى العالم بأكمله، وتُقاس عادةً الأثار الاقتصادية من حيث التغيرات في النمو والتنمية الاقتصادية (أي الناتج أو القيمة المُضافة)، ومستوى النشاط الاقتصادي وما يرتبط به من تغيرات في الوظائف (التوظيف) والدخل (الأجور).

*** الإطار النظري والدراسات السابقة**

يشتمل هذا الفصل على قسمين رئيسين: الأول يشكل الإطار النظري للدراسة، أما القسم الثاني فيضم الدراسات السابقة ذات العلاقة بالدراسة الحالية، وتم عرضها مرتبة من الأحدث إلى الأقدم.

*** الإطار النظري**

يتناول هذا الجزء أبرز العناصر ذات الصلة بموضوع الدراسة ومفاهيمها الأساسية، وهي:-

أولاً: المؤسسات الاقتصادية (المالية والنقدية) العالمية، المفهوم، والنشأة

شهد العالم خلال الحربين العالمية الأولى والثانية أحداثاً سياسية واقتصادية ساهمت في تغيير ملامح النظام الاقتصادي في العالم، ولعل أبرز هذه الأحداث قيام ثورة أكتوبر الاشتراكية عام 1917، والانتصار على ألمانيا النازية عام 1945، وظهور منظمة الأمم المتحدة، وحصول عدد كبير من الدول على استقلالها السياسي، وسعيها للتحرر الاقتصادي من منطلق عدم جدوى التحرر السياسي بدون التحرر الاقتصادي[14].

13 وزيرمي، نعيمة.(2016). التجارة الخارجية الجزائرية وإصلاحات صندوق النقد الدولي: تحليل دروس الأمس للاستفادة لأزمة اليوم، **مجلة المالية والأسواق**، 3(5)، 263- 289.

14 الدليمي، جمال.(2015). **التنمية الاقتصادية (نظريات وتجارب)**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

أن الفترة ما بين الحربين الأولى والثانية شهدت تزايد مستمر في المعاملات التجارية الثنائية بدلاً من متعددة الأطراف، وتميزت بإتباع سياسات اقتصادية عرفت "بإفقار الجار" التي هدف لحل مشكلتي البطالة والفقر، إلا ان قيود هذه السياسات ساهمت في تنافس الدول الصناعية على تخفيض قيمة العملات الوطنية نتج عنه انخفاض القوة الشرائية للعملات وتقلب أسعار الصرف على حساب الدول النامية[15].

ثانياً: أدوار المؤسسات الاقتصادية (المالية والنقدية) العالمية، وأهدافها

يتمثل دور المؤسسات الاقتصادية (المالية والنقدية) العالمية في البناء الاقتصادي وذلك من خلال تقديم القروض ومنح لمساعدة دول العالم لتحقيق الأهداف المتفق عليها، فضلاً عن تقديم الدعم لاستثمار خاصة بقطاع معين دون أخر، فالبنك الدولي يقدم قروض لتمويل مشاريع خاصة بقطاعات النقل والزراعة والطاقة الكهربائية[16].

كما وتمثل دورها في وضع المعايير الخاصة بالأنشطة الاقتصادية والمالية لتساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية المستمرة، وتدعيم اقتصاد الدول النامية من خلال برامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي المقدمة منها، وتحقيق التعاون بين المؤسسات المالية الدولية ومؤسسات التدريب والبحوث الاقليمية لتسهيل نقل المعرفة تعزيز البحوث الاقتصادية[17].

من هذا المنطلق تعرضت المؤسسات الاقتصادية (المالية والنقدية) العالمية لبعض الانتقادات على أدوارها، حيث اعتبرت سياساتها اسلوب سيادة واسلوب ضغط على الدول النامية التي تحتاج للتمويل، وذلك لكونها تتحكم بطرق سداد الدين وحجم الفائدة وشروط الاقتراض[18]. فأغلب الدول المقترضة تستمد شرعيتها من المؤسسات الاقتصادية (المالية والنقدية) العالمية وليس من مؤسساتها الوطنية[19]؛ وما يؤكد على ذلك اتفاقية بريتون وودز التي عبرت عن المصالح الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية كونها تستحوذ على 50% من ثروات العالم[20].

15 عابد، محمد.(2001). **التجارة الدولية**، الإسكندرية: مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع.

16 حملاوي، ايمان.(2014). **دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر(1992-2012)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

17 زايدي، عبد العزيز.(2006). **تأثير المؤسسات المالية الدولية على الوضع الاجتماعي في الجزائر من 1989-2005**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

18 الصاوي، عبد الحافظ.(2017). **سياسات البنك والصندوق الدوليين واثرها في استمرار تبعية الامة للغرب**، التقرير الاستراتيجي الرابع عشر الصادر عن مجلة البيان: الامة والخروج من التبعية- السعودية، عقد بالتعاون بين مجلة البيان الرياض، والمركز العربي للدراسات الإنسانية بالقاهرة، ص ص 481-499.

19 الحجاج، عز الدين.(2011). **تأثير سياسات البنك الدولي للانشاء والتعمير على التنمية السياسية لدول العالم الثالث للفترة منذ (1973-2011)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

20 عمارة، مها.(2016). **تأثير المؤسسات المالية الدولية على اقتصاديات مختلف الدول النامية**

وفي ضوء دور المؤسسات الاقتصادية (المالية والنقدية) العالمية فإنها تسعى لتحقيق عدة أهداف بعضها معلنه واخرى خفية، ولعل أهم أهدافها المعلنة[21]:-

١- تحقيق التعاون الدولي في المجالات المالية والنقدية والاقتصادية، وحل المشكلات النقدية الدولية.

٢- العمل استقرار أسعار الصرف، وإلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف، وتحويل العملات المعرقلة لنمو التجارة الدولية.

وأما الأهداف المخفية التي تخدم الدول الخمس المؤسسة لها على حساب دول العالم الثالث، فهي[22]:-

١- سيطرة الدول المتقدمة الخمس الكبرى على إدارة المؤسسات المالية في مقدمتها أمريكيا التي تنفرد بحوالي 20% من القوى التصويتية، و20% من رأسماله.

٢- معظم القروض والتسهيلات الممنوحة من المؤسسات المالية موجهة لدول المتقدمة.

ثالثاً: التنمية السياسية؛ المفهوم، والأهداف، والأهمية

ظهور مفهوم التنمية السياسية في أعقاب الحرب العالمية الثانية وأوائل الخمسينات، وقد أفرز المفهوم أبعاداً وجوانب نظرية، أهمها:-

١- التنمية السياسية شرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية[23].

٢- التنمية السياسية تتطلب التحديث والمشاركة السياسية والقانونية[24].

٣- تعد التنمية السياسية أحد جوانب التغيير الاجتماعي المتمثل ببناء الديمقراطية، وتطوير الثقافة السياسية للمجتمع[25].

وفي ضوء ذلك تعرف التنمية السياسية بإنها: "مجموعة عمليات التغير السياسي التي تشهدها المجتمعات التقليدية، والتي لا تزال ترتبط بالقيادة الكاريزمية"[26]. وتعرف أيضاً بأنها:" تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، وقدراتهم على تعبئة كل الإمكانات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل عملي وواقعي، أو

دراسة حالة الجزائر الفترة (1990-2014)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم البواقي، الجزائر.

21 القطاطشة، محمد.(2013). **النظام الإقتصادي السياسي الدولي**، عمان: دار وائل للنشر.

22 حملاوي، ايمان.(2014). **دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر(1992-2012)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

23 وهبان، أحمد.(2005). **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث**، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

24 أبو ضاوية، عامر.(2000). **التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري**، ليبيا: دار الرواد.

25 القصبي، عبد الغفار.(2006). **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**، ج1، ط2، القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة.

26 عبدالفتاح، إسماعيل.(2008). **معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية**، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

تنظيم الحياة السياسية ومتابعة أداء الوظائف السياسية في إطار الدولة"[27].

رابعاً: التنمية الاقتصادية؛ المفهوم، والأهداف، والأهمية

سعت مختلف الدول النامية بعد حصولها على الاستقلال السياسي لتحقيق التنمية الاقتصادية فيها، حيث نفذت العديد من الخطط الاقتصادية والطرق المثلى لخدمه مصالحها، وسعت لتوفير مختلف متطلبات التنمية الاقتصادية بما يتناسب اوضاعها الاقتصادية[28].

من هنا تعرف التنمية الاقتصادية بإنها: ''عملية الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، مصاحباً ذلك للعديد من التغيرات الجوهرية في البنيان الاقتصادي والتي يتم في ضوئها دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي، مع ارتباطها بالأفكار السياسية، وسيادة الحكومة، ودور الجماهير في المجتمع"[29] (القرشي، 2007، ص122).

كما وتعرف بأنها: "تنشيط الاقتصاد الوطني وتحويله من حالة الركود والثبات إلى حركة الديناميكية عن طريق زيادة مقدرة الاقتصاد الوطني لتحقيق الإنتاج ووسائله ومستوى العمالة وتزايد الاعتماد على القطاع الصناعي والحرفي بمقابل انخفاض الأنشطة التقليدية"[30]

*** الدراسات السابقة ذات الصلة**

قامت الباحثة بمراجعة ما توفر لها من دراسات بموضوع الآثار السياسية والاقتصادية لسياسات كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الدول النامية، وعرضت بدءاً بالدراسات العربية، ثم الدراسات الأجنبية وفق التسلسل الزمني الأحدث فالأقدم على النحو الآتي:-

أولاً: الدراسات باللغة العربية

١- دراسة **خوري**[31] **(2018)** بعنوان:" **دور صندوق النقد الدولي في التأثير على القرارات السياسية والاقتصادية للدولة 1989-2017 (دراسة حالة، الأردن)**"، هدفت الدراسة إلى بيان الآثار السياسية والاقتصادية الناجمة عن تعامل الأردن مع صندوق النقد الدولي، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج التحليل النظمي، ومنهج صنع القرار، ومنهج

27 دنس، عمر.(2014). التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية الخيار الصعب بين التحديث الاقتصادي والاجتماعي من جانب والاستقرار السياسي من جانب اخر، **مجلة العلوم الاقتصادية ولسياسية**، (3)، ص ص 377-411.

28 بن حامد، عائشة.(2017). **دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر1990-2014**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

29 القرشي، مدحت.(2007). **التنمية الإقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

30 دوادي، بن الدين.(2010). **سياسات التكيف الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، الجزائر.

31 خوري، طارق. (2018). **دور صندوق النقد الدولي في التأثير على القرارات السياسية والاقتصادية للدولة 1989-2017 (دراسة حالة، الأردن)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

تحليل المضمون. اظهرت الدراسة مجموعة من النتائج، أبرزها: أن البناء الاقتصادي الوطني أساس الاستقلال الاقتصادي، وأن سياسات الديون والمنح الخارجية يؤثر بالاستقلال الاقتصادي والسياسي وبالسيادة الوطنية، كما وأظهرت نتائج الدراسة أن لبرامج صندوق النقد الدولي انعكاسات سلبية ينتج عنها عدم الاستقرار اجتماعياً، واقتصادياً، وسياسياً والذي يسهم في زعزعة أمن الدولة.

٢- دراسة **ربابعة**[32] (**2017**) بعنوان:" **أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية: دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية 2003-2016**"، هدفت الدراسة التعرف على البرامج التي يقدمها البنك الدولي للأردن، وأثرها على التنمية السياسية والاقتصادية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. أظهرت الدراسة مجموعة من النتائج، أبرزها: أن الأردن طبق شروط والإصلاحات الهيكلية التي طالب بها البنك الدولي، وأن أثر ياسات البنك الدولي على مؤشرات التنمية السياسية كان ضعيفاً، وأن مستوى الحريات السياسية والمدنية في الأردن بقيت شبة حره، كما أظهرت أن مؤشرات التنمية الاقتصادية تزايدت كاتجاه عام طوال فترة الدراسة، إلا انها لم تؤدي إلى النتائج المرجوة منها، فضلاً عن تراجع مؤشرات التنمية البشرية من متوسطة إلى منخفضة.

٣- دراسة **مركز الدراسات الاستراتيجية- الجامعة الأردنية**[33] (**2017**) بعنوان:" **برامج صندوق النقد الدولي (الأردن): 1989-2016 النتائج والدروس المستفادة**" هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على برامج صندوق النقد الدولي التي نفذتها الأردن وخاصة بعد تطبيق بعض الإجراءات منها رفع الضرائب على عده سلع كجزء من متطلبات صندوق النقد الدولي لتعامل مع عجز موازنة، اعتمدت الدراسة على المنهج المؤسسي ومنهج الاقتصاد السياسي. أظهرت الدراسة مجموعة من النتائج، أبرزها: أن الأردن تلجأ للصندوق في حالة الأزمات المالية وتتفاوض معه منذ ثلاثين عاماً لمعالجة الاختلالات، كما أظهرت نتائج الدراسة انه تم تنفيذ برنامجين من الاستعداد الائتماني (1989-2004) و(2012-2015) ببرنامج التسهيل الائتماني الممتد (2016 – 2019) لتحقيق الاستقرار الكلي للاقتصاد الأردني.

ثانياً: الدراسات باللغة الأجنبية

١- دراسة **بيرد ورولاندز**[34] (**Bird & Rowlands, 2017**) بعنوان: " **The Effect**

32 ربابعة، داود.(2017). **أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية: دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية 2003-2016**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، أربد، الأردن.

33 مركز الدراسات الاستراتيجية.(2017). **برامج صندوق النقد الدولي (الأردن): 1989-2016 النتائج والدروس المستفادة**، عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية للجامعة الأردنية.

34 Bird, G.& Rowlands, D.(2017). The Effect of IMF Programmes on Economic Growth in Low Income Countries: An Empirical Analysis, **The Journal of Development Studies**, 53(12), pp.2179-2196.

of IMF Programmes on Economic Growth in Low Income Countries: An Empirical Analysis " هدفت إلى كشف أثر برامج صندوق النقد الدولي على النمو الاقتصادي في الدول منخفضة الدخل، اعتمدت الدراسة على منهج تحليل المقارن لمقارنة أداء النمو الاقتصادي بين الدول المطبقة لبرامج صندوق النقد الدولي وبين الدول غير مطبقة لتلك البرامج. أظهرت الدراسة مجموعة من النتائج، أبرزها: أن البرامج كان لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وأظهرت الدراسة أن صندوق النقد يعد مؤسسة دعمة للتنمية المستدامة.

٢- أجرى **كينغستون**[35] (**Kingston, 2011**) دراسة بعنوان: " **The Impacts of the World Bank and IMF Structural Adjustment Programmes on Africa: The Case Study of Cote D'Ivoire, Senegal, Uganda, and Zimbabwe** "، هدفت لبيان أثر سياسات وبرامج البنك وصندوق النقد الدوليين على أفريقيا، اعتمدت الدراسة على منهج تحليل النظم والمنهج المؤسسي لمؤشرات مثل النمو الاقتصادي والصحة، والتعليم، والمديونية الخارجية. أظهرت الدراسة أن سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين ساهمت في زيادة عبء الديون الخارجية، وأنها ساهمت في زيادة نسب البطالة والفقر وعرقلة التنمية.

٣- دراسة (**Harrigan, El-Said &Wang, 2008**)[36] **بعنوان: " The IMF and the World Bank in Jordan: A case of over optimism and elusive growth**" هدفت الدراسة إلى تقديم تحليلاً لبرامج الاقتصاد الموجه من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الأردن منذ عام 1989، وتحليل معدل النمو الذي سجله الاقتصاد الأردني خلال فترة الإصلاح اعتمدت الدراسة على منهج تحليل النظم والمنهج المؤسسي لمؤشرات مثل النمو الاقتصادي والصحة، والتعليم، والمديونية الخارجية. أظهرت الدراسة أن برنامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإصلاح الاقتصادي في الأردن لم تكن نجاحه والسبب في ذلك عائد لعدم نموذجية تنفيذها من قبل السلطات الأردنية، أن معدل النمو الاقتصادي الحاصل في الأردن خلال فترة الاصلاح كان جزئياً و لم يكن مستدام وذلك إثر عوامل خارجية تمثلت بالأحداث السياسية في المنطقة، ان الإصلاحات التي تم تنفيذها كانت إيجابية الآثار الاقتصادية والسياسية لو تم تجاوز الصراعات السياسية الحاصلة في المنطقة الشرق الاوسط بشكل أفضل.

35 Kingston, K.(2011). The Impacts of the World Bank and IMF Structural Adjustment Programmes on Africa: The Case Study of Cote D'Ivoire, Senegal, Uganda, and Zimbabwe, **Sacha Journal of Policy and Strategic Studies**, 1(2),pp. 110-130.

36

ما يميز الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات السابقة

أهم ما يميز الدراسة الحالية عن غيرها أنها تحاول توضح الآثار السياسة والاقتصادية الناجمة عن سياسات وبرامج كلاً من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ودرجة ارتباطها بعرقلة التنمية داخل الدول النامية أخذه بعين الاعتبار دراسة حالة الاقتصاد الأردني خلال فترة حكم جلالة الملك عبدالله الثاني، وهو ما لم تتناوله أي من الدراسات السابقة؛ لذا تعد هذه الدراسة – في حدود علم الباحثة– من الدراسات القليلة التي تناولت تأثير سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على القرارات السياسية والاقتصادية في الأردن باعتبارها أحدى دول العالم الثالث.

كما تتميز هذه الدراسة بأنها تقدم وصفاً نظرياً وتحليلاً لموضوعاتها، فضلاً عن غناها بالبيانات الإحصائية والتاريخية منذ عام 1999 حتى عام 2018، وتقديمها ارقاماً ونسباً حديثة لواقع تأثير سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين على دول العالم الثالث تحديداً الأردن كدراسة حالة بمصداقية وإمكانية التعميم فيما تصل إليه من نتائج قد تفوق مثيلاتها من الدراسات الأخرى.

*** صندوق النقد الدولي والبنك الدولي: التعريف والوظيفة**

سعت دول أوروبا والولايات المتحدة الامريكية إلى بناء نظام عالمي بعد الحرب الثانية، فمؤتمر بريتون وودز انبثق عنه فكرة إنشاء مؤسسات مالية عالمية تمثلت مهامها بالحفاظ على استقرار النظام النقدي وإصلاح الأنظمة المالية العالمية، وتقديم المساعدات المالية لدول الفقيرة، ولعل أبرزها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[37].

وستقتصر الدراسة الحالية على دراسة صندوق النقد والبنك الدوليين على اعتبار انهم الأكثر تأثيراً على اقتصاديات الدول النامية (العالم الثالث)، وفيما يلي عرضاً توضيحياً لكل منهما:-

*** صندوق النقد الدولي**

هناك عدة عوامل ساهمت في تأسيس الصندوق أبرزها الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929 والحرب العالمية الثانية وانهيار قاعدة الذهب[38]، فقد تبلورت فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund/IMF) بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وأثناء مؤتمر بريتون وودز المنعقد عام 1944 بأمريكا الذي سعى لوضع إطار للتعاون الاقتصادي الدولي بهدف تجنب تكرار التخفيضات التنافسية لأسعار العملات[39].

37 فرحات، أحمد.(2012). **صندوق النقد الدولي ودوره في تحديد سياسات الدول**، تم الاسترجاع بتاريخ 2018/12/20 في 8:31 مساءاً، متاح على الرابط:
http://ahmadfar.blogspot.com/p/blog-page_758.html

38 هبال، نجاة.(2016). **دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية: دراسة حالة اليونان**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر.

39 صندوق النقد الدولي.(2018/أ). **لمحة عن صندوق النقد الدولي**، صحيفة وقائع، تم الاسترجاع بتاريخ 2018/12/21 في 12:36 صباحاً، متاح على الرابط:
https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-at-a-Glance

١- تعريف صندوق النقد الدولي، والعضوية، والأهداف، والوظائف

يعرف صندوق النقد الدولي على أنه: "منظمة دولية حكومية مقرها واشنطن العاصمة تفرض على الدول تطبيق سياسات وقرارات اقتصادية معينة لعلاج الازمات الاقتصادية والاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الدول النامية وتحديداً الاختلال بين العرض والطلب".

أما بشأن العضوية فيشترط أن تكون الدولة عضواً في منظمة الامم المتحدة، وحالياً يبلغ عدد اعضائه 189، تحدد حصة كل عضو حسب دخله القومي ومدخراته المالية وميزانه التجاري (صندوق النقد الدولي، 2018/أ). كما ويشترط على الاعضاء أن تدفع 25% من حصتها ذهباً أو دولاراً امريكيا، و75% من عملتها الخاصة وفي ضوء حصتها تتقرر قوتها التصويتية وحجم الاقتراض[40].

وينشأ عن العضوية في صندوق النقد الدولي مجموعة من الحقوق والالتزامات، ومنها:-

١- حقوق دول الأعضاء، وهي: الحق بشراء عملة أجنبية مقابل الدفع بالعملة الوطنية الدولة العضو على ان لا تزيد عملته على 200% من الحصة (حق السحب)، والحق باستعداد الصندوق لإجابة طلبات السحب في حدود مبلغ معين ومدة معينة دون تقدم طلب سحب جديد، والحق يتعدى الحد الأقصى المحدد للسحب (200%) من الحصة بمقدار لا يزيد على 25% في حال انخفاض حصيلة صادرات الدول العضو لأجل قصير، والحق بالالتجاء للصندوق للمشورة في شتى الجوانب الاقتصادية[41].

ب- التزامات العضوية: وهي الاتفاق مع الصندوق بتجديد سعر عمله الدول العضو على أساس الذهب أو الدولار الأمريكي، وأن يتم عقد عمليات الصرف بين عملته وعملة بقية الاعضاء بشرط أن لا يتجاوز 1% من ذلك السعر، والحصول على موافقة الصندوق في حال رغب العضو تغيير سعر عملته إلا إذا كان التغيير لا يتعدى 10%، مع عدم التمييز بين الدول في السياسة الصرفية، وتقديم البيانات التي يطلبها الصندوق فيما يتعلق بأرصدته من (الذهب، والعملات الأجنبية).

وقد تحددت الأهداف الأصلية لصندوق النقد الدولي في المادة الأولى من اتفاقية "بريتن وودز"، بالآتي[42]:-

١- تشجيع التعاون الدولي في مجال العلاقات النقدية الدولية عالمياً.

40 بولاك، جاك (2001).**البنك الدولي وصندوق النقد الدولي علاقة متغيرة**، ترجمة: احمد منيب، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.

41 شوسودوفسكي، ميشيل. **(2001). عولمة الفقر: تأثير إصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين**، ترجمة: جعفر حسين السوداني، ومحمود المسافر، وعماد سالم، بغداد: بيت الحكمة.

42 خوري، طارق. (2018). **دور صندوق النقد الدولي في التأثير على القرارات السياسية والاقتصادية للدولة 1989-2017 (دراسة حالة، الأردن)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

٢- تيسير نمو التجارة الدولية، وزيادة معدلات والدخل والانتاج والنمو الاقتصادي والحد من الفقر والبطالة في العالم.

٣- اقامة نظام المدفوعات متعدد الأطراف بشأن الصفقات الجارية.

وفيما يتعلق بأهم الوظائف صندوق النقد الدولي فهي تتمثل بما يلي[43]:-

١- تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي بالتنسيق مع البنك الدولي لمراقبة استقرار النظام النقدي بمستواه الوطني والإقليمي والعالمي.

٢- تقديم التسهيلات للدول الأعضاء، منها: اتفاقات الاستعداد الائتماني، وتسهيل الصندوق الممدد، وتسهيل النمو والحد من الفقر، وتسهيل الاحتياطي التكميلي، وخطوط الائتمان الطارئ، ومساعدات الطوارئ [44].

*** تعريف البنك الدولي، والأهداف، والوظائف**

يمكن تعريف البنك الدولي بأنه: وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة تضم 5 مؤسسات عالمية تعمل على تقديم حلول مستدامة للحد من الفقر وبناء الرخاء المشترك في الدول الفقيرة[45]. ويسعى البنك الدولي إلى تحقيق الأهداف الأتية:-

١- المساهمة في إعادة تعمير الدول الاعضاء وإنشاء مشروعات تساعد على تنمية الاقتصاد لمواجهة العجز في ميزان مدفوعاتها، وتقديم قروض الاستثمارات، وقروض التكييف الهيكلي، ومنح الائتمان طويل الاجل، وقروض التعمير الطارئة.

٢- تقديم تسهيلات مالية بشروط مناسبة لتحقيق أهداف إنتاجية طويلة الأجل.

وتتمثل أبرز وظائف البنك الدولي، فيما يلي:-

١- تقديم قروضاً بأسعار فائدة منخفضة، ومنح بدون فوائد.

٢- تقدم الاستثمارات في التعليم، والصحة، والبنية التحتية، والزراعة والبيئة.

الجدول رقم(1): القوة التصويتية للدول الرأسمالية في صندوق النقد والبنك الدوليين

القوة التصويتية للدول الرأسمالية في البنك الدولي						
السنوات	امريكا	بريطانيا	فرنسا	المانيا	اليابان	الاجمالي
2000	17.00	5.20	4.20	6.20	6.50	39.10
2005	16.20	5.00	4.00	6.00	7.00	38.20
2010	15.80	4.80	3.75	5.20	6.80	36.00
2015	16.00	4.00	4.00	4.30	7.50	35.80
القوة التصويتية للدول الرأسمالية في صندوق النقد الدولي						
2000	17.50	4.80	4.80	2.25	6.29	38.50
2005	16.80	4.60	4.40	6.15	6.10	37.80
2010	16.47	4.20	4.02	5.31	6.14	36.00
2015	16.75	4.29	4.29	5.81	6.23	37.00

43 صندوق النقد الدولي.(2018/أ). **لمحة عن صندوق النقد الدولي**، صحيفة وقائع، تم الاسترجاع بتاريخ 2018/12/21 في 12:36 صباحاً، متاح على الرابط:
https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-at-a-Glance
وزيرمي، نعيمة.(2016). التجارة الخارجية الجزائرية وإصلاحات صندوق النقد الدولي: تحليل دروس الأمس للاستفادة لأزمة اليوم، **مجلة المالية والأسواق**، 3(5)، 263- 289.

44 عوض الله، زينب.(2008). **الاقتصاد الدولي**، ط5، الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة للنشر.

45 صندوق النقد الدولي.(2016/أ). **الإقراض من صندوق النقد الدولي**، تم الاسترجاع بتاريخ 2018/12/13 في 8:31 مساءاً، متاح على الرابط:
https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-Lending

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد إلى تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اعداد مختلفة

*** مجالات التفاوت بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي**

رغم أن الصلة بين صندوق النقد والبنك الدوليين مباشرة وانه لا بد للعضوية في البنك مشروطة بالعضوية في الصندوق، إلا أن هناك بعض الفروق بينهما، ومنها (بولاك، 2001، ص8-10):-

١- التخصص ونطاق العمل: فالبنك الدولي تخصص في تقديم قروض طويلة الأجل لغايات تعمير الدول الصناعية وإنشاء مشروعات البنية التحتية للدول النامية، في حين اختص صندوق النقد الدولي بتقديم قروض موازنة قصيرة الأجل للدول الصناعية والنامية.

٢- التمويل في الأنشطة المالية: مصدر تمول البنك يكون عن طريق الاقتراض من الأسواق المالية العالمية وسوق السندات الدولية، أما مصدر تمول الصندوق تتم من احتياطيات الصرف الأجنبي للبنوك المركزية أو من الدول الأعضاء باستخدام حصصها من العملات ولا يقترض ابداً من الأسواق المالية العالمية.

٣- الأهداف: يسعى الصندوق للإشراف على النظام المالي الدولي ويعزز الاستقرار في اسعار الصرف وينظم تبادل العلاقات بين الدول الاعضاء، ويساعد كل من يواجه صعوبات مؤقته في ميزان المدفوعات عبر توفير اعتمادات قصيرة إلى متوسطة الاجل، في حين يسعى البنك للترويج للتنمية الاقتصادية للدول الافقر في العالم من خلال تمويل طويل الاجل لمشاريع وبرامج التنمية ويوفر المساعدات المالية الاستثنائية عبر المؤسسة الدولية للتنمية للدول الافقر والتي يبلغ فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي أقل من 865 دولار في العالم.

٤- عدد موظفيه: يبلغ عدد موظفي الصندوق 2300 من 182 من البلدان الاعضاء، في حين يبلغ عدد موظفي البنك 7000 من 180 من البلدان الاعضاء.

كما وتسدد الدولة العضو للبنك الدولي جزءاً من رأس المال دون وجود ارتباط بين حصة الدولة في رأس المال ومقدار القرض. في حين تسهم الدولة العضو في صندوق النقد الدولي بمقدار مساوي لحصصها، مع وجود ارتباط بين حقوق التصويت ومقدار القرض من جهة وبين حصة العضو من رأس المال من جهة ثانية.

*** برامج التصحيح الاقتصادي وسياسات صندوق النقد والبنك الدوليين**

عُد صندوق النقد الدولي المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي ونظام المدفوعات الدولية، لذا سعى لتحقيق التوازن الاقتصادي للدول الأعضاء وذلك من خلال تطبيق عدة برامج وسياسات كان له تأثيراً على الدول النامية. وسوف يتم عرضها كالآتي:-

*** برامج التصحيح الاقتصادي، وسياسات صندوق النقد الدولي**

ساهم ضعف الثقة بالدولار في الثمانينات في تحول وظيفة الصندوق من كونه مؤسسة نقدية إلى مؤسسة تسهم في إدارة سياسة التعديل الهيكلي بالدول النامية، وفي التسعينات لوحظ أن الصندوق طور برامج تصحيح اقتصادية تمثلت بما يلي:-

١- برامج التثبيت الاقتصادي (Economics stabilization programs): وهي برامج ترتبط بكلاً من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي معاً، تضم مجموعة من القواعد والإجراءات المالية والنقدية (دوادي، 2010، ص102-103) يتم في ضوئها تصحيح الاختلالات النقدية والمالية والتجارية وسعر الصرف لضمان وجود طلب كلي يتلاءم مع العرض الكلي يتم بموجبها تقديم القروض للدول النامية خلال فترة محددة لاستغلال مواردها الاقتصادية، ويعتمد تقديمها على كلً من ميزان المدفوعات وطرق تصحيح الاختلال فيها، والتحليل النقدي.

الجدول رقم(2): البرامج التي عقدتها الأردن مع صندوق النقد الدولي(1989م- 2004)

نوع الاتفاقية	تاريخ الموافقة	تاريخ الانتهاء	مدة الاتفاقية بالشهر	الكمية المنفق عليها	الكمية المسحوبة
الاستعداد الائتماني (SBA)	14/7/1989	13/1/1991	18	60	26.8
الاستعداد الائتماني (SBA)	26/2/1992	25/2/1994	24	44.4	44.4
تسهيل الصندوق الممد (EFF) (46)	25/5/1995	9/2/1996	21	189.3	130.3
تسهيل الصندوق الممد (EFF)	9/2/1996	8/2/1999	36	238	202.5
تسهيل الصندوق الممد (EFF)	15/4/1999	31/5/2002	38	127.9	127.9
الترتيب الاحتياطي	3/7/2002	2/7/2004	24	85.3	10.7

المصدر: مركز الدراسات الاستراتيجية.(2017). برامج صندوق النقد الدولي (الأردن): 1989-2016، مرجع سابق، ص8.

في ضوء ما سبق ترى الباحثة أن الأردن حصلت من الصندوق على ثلاثة أنواع من التسهيلات، وهي: برنامجين للاستعداد الائتماني، وثلاثة لتسهيل الصندوق الممد، بالإضافة للترتيب الإحتياطي، وجميعها كانت تسعى لتخفيض عجز الحساب الجاري بنسب متفاوتة، وزيادة حجم الاستثمار، وتصحيح الأوضاع المالية العامة من النفقات.

ثانياً: برنامج الاستعداد الائتماني للفترة (2012-2015): بعد خروج الأردن من برامج صندوق النقد الدولي عام 2004 لوحظ تحسناً ملحوظاً على المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث أعلن الأردن بدأ الخصخصة وتحرير التجارة من القيود (2004-2006)، وبدأ العمل بتخفيض التعرفة الجمركية والانتقال من ضريبة الاستهلاك وضريبة الدخل إلى ضريبة المبيعات وأصدر قانون خاص بضريبة المبيعات.

وخلال عام 2007 عزز الأردن سياسة دعم الصادرات، وزاد تركيزه على قطاع التعليم ولوحظ ارتفاع الناتج المحلي للمملكة بمتوسط 7.9%، وتزايد الطلب العالمي على السلع والخدمات الأردنية، وتم استرداد الثقة بالدينار الأردني خلال عام 2008، وبقي اقتصاد الأردن بتحسن إلى حدوث الازمة الاقتصادية العالمية، وعلى اثرها بدأ الأقتصاد الأردني بالتراجع.

وما زاد العبء على الاقتصاد الأردني هو انقطاع امدادات الغاز الطبيعي من مصر عام 2011،

(46) تم إلغاؤها قبل تاريخ انتهاء البرنامج واستبدالها بترتيب جديد مدته ثلاث سنوات.

اجبر الأردن على استيراد مشتقات نفطية مرتفعة السعر لتوليد الكهرباء فتسع عجز الحساب الجاري ليصل عام 2011 إلى 12.0% من الناتج المحلي الإجمالي(Gross Domestic Product/GDP)[47]، وارتفع عجز الموازنة العامة ليصل 9.6%، وارتفاع حجم الخسائر المحققة على شركة الكهرباء الوطنية لتصل ما نسبته 4.9% من الناتج المحلي الاجمالي، بالإضافة للخسائر التي وصلت إليها مؤسسات مستقلة كشركة المياة والتي تعادل 1.1% من الناتج المحلي الاجمالي كل ذلك ساهم في زيادة اجمالي دين القطاع العام ليصل 70.7% نهاية عام 2011.

ومن أجل رفع معدل النمو الاقتصادي لجأت الأردن لصندوق النقد الدولي لأجراء برنامج استعداد ائتماني مدته ثلاث سنوات للفترة (2012-2015) وفي ضوء هذا البرنامج حصلت الأردن على 2 مليار دولار كقرض من الصندوق، ورفعت الحكومة الدعم عن المشتقات النفطية، ورفعت تعرفة الكهرباء، فبلغ العجز 1.8 مليار دينار في العام 2012.

ورتفعت معدلات البطالة بنهاية عام 2015 فبلغت 13.1%، وزاد نصيب الفرد من الدين العام خلال برنامج الاستعداد الائتماني بمقدار 483 دينارا، وارتفعت حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 548 دينارا، ومع انتهاء عمر البرنامج تقلص العجز في الحساب الجاري حيث كانت نسبته قبل البرنامج 3.3 مليار دينار أو ما نسبته 15 % من الناتج المحلي الاجمالي ومع نهاية عام 2015 تقلص الى 7 % من الناتج المحلي الاجمالي.

أما بشأن المشاريع المقدمة من قبل البنك الدولي للأردن، فقد بلغت عدد المشاريع التي استفاد منها الأردن من تمويل مجموعة البنك الدولي منذ إنضمامه حتى نهاية 2018 حوالي 134 مشروعاً بمبلغ إجمالي مقدارته 5.6 مليار دولار، حيث بلغ عدد المنجز منها(107) في حين بلغ جاري الانجاز(17)، ومسقطة (9) وقيد الإعداد(1)، كما وبلغ عدد المشاريع التي انشئت منذ عام 1999-2018 (59) مشروعاً(البنك الدولي، 2018/ب). والجدول الآتي يوضح المشاريع التي طبقها البنك الدولي في الأردن خلال الفترة الممتدة من عام 1999-2018.

(47) إجمالي الناتج المحلي GDP اختصاراً لـ Gross Domestic Product وهو مجموع ما يتم انتاجه من السلع النهائية والخدمات خلال فترة زمنية معينة، أو هو مجموع كل من الاستهلاك الخاص والنفقات الحكومية والاستثمار مطروحا منه صافي الصادرات. أنظر: نشرة البنك المركزي الأردني.(2013). **التقرير الستوي الثاني والستون، أهم المؤشرات الاقتصادية،** عمان: منشورات البنك المركزي الأردني، ص85.

الجدول رقم(3): المشاريع التي طبقها البنك الدولي في الأردن خلال الفترة الممتدة منذ عام 1999م –2018م

المشروع	تاريخ الموافقة	الوضع	مبلغ الارتباط	معرف المشروع
Amman Water & Sanitation Management Project	1999/03/16	منجزة	55.0	P048521
Health Sector Reform Project	1999/03/25	منجزة	35.0	P039749
Economic Reform & Development Loan (03) Project	1999/06/01	منجزة	120.0	P045676
Jordan Higher Education Development	2000/02/29	منجزة	34.7	P069326
Public Sector Reform Adjustment Loan	2001/06/21	منجزة	120.0	P066121
Building Capacity for Integrating 'At Risk' Children into Mainstream Society	2002/01/08	منجزة	0.98	P078309
Horticultural Exports Promotion and Technology Transfer Project	2002/06/26	منجزة	5.0	P076961
Public Sector Reform Adjustment Loan (02) Project	2002/07/02	منجزة	120.0	P066826
JSDF Grant: Jordan Legal Aid for Poor Women	2003/04/21	منجزة	0.19	P090258
Implementation of Economic Reform and Development Program	2003/04/30	منجزة	10.0	P053834
Conservation of Medicinal and Herbal Plants Project	2003/05/06	منجزة	5.0	P069847
Education Reform for Knowledge Economy I Program	2003/05/08	منجزة	120.0	P075829
–JO – Amman Development Corridor	2004/06/03	منجزة	38.0	P081505
Public Sector Reform Capacity Building Loan	2005/03/22	منجزة	15.0	P091787
Development of the Statistical Master Plan	2006/10/23	منجزة	0.07	P104308
التنمية المناطقية والمحلية	2006/12/19	منجزة	20.0	P070958
مشروع تنمية سياحة التراث الحضاري والمناطق الحضرية	2007/01/30	منجزة	56.0	P081823
مشروع محطة توليد الطاقة الكهربائية في شرق مدينة عمان	2007/03/13	منجزة	45.0	P094306
مشروع الإدارة المتكاملة للنظم الإيكولوجية في غور الأردن	2007/06/12	منجزة	6.15	P075534
مشروع تنمية المهارات المدفوعة باحتياجات أرباب العمل	2008/06/03	منجزة	7.5	P100534
مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية	2008/06/03	منجزة	4.0	P100546
مشروع تشجيع طاقة الرياح	2008/06/26	منجزة	6.0	P093201
مشروع إدارة النفايات الصلبة وتمويل الكربون في عمان	2008/09/30	منجزة	25.0	P104960
مشروع ممر تنمية عمان تمويل إضافي	2008/12/04	منجزة	33.0	P110954
مشروع الإلغاء التدريجي للمواد المستنفدة لطبقة الأوزون	2009/01/15	منجزة	15.0	P107410

المشروع	تاريخ الموافقة	الوضع	مبلغ الارتباط	معرف المشروع
تخفيف آثار نزوح السوريين	2009/02/24	منجزة	1.0	P108064
تجميع الغاز المنبعث من مكب النفايات في عمان	2009/05/19	منجزة	60.0	P105036
كفاءة استخدام الطاقة	2009/05/19	منجزة	25.0	P102487
المشروع الثاني لإصلاح التعليم من أجل بناء اقتصاد قائم على المعرفة	2009/11/19	منجزة	300.0	P117023
إصلاح التعليم العالي من أجل اقتصاد قائم على المعرفة	2010/06/08	منجزة	0.5	P121762
قرض سياسات التنمية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي في ظل الاحتمالات العالمية المجهولة	2011/10/12	منجزة	2.61	P128689
برنامج إستراتيجية تنمية المدن الثانوية	2011/10/27	منجزة	1.83	P126689
تعزيز المساعدة القانونية المدفوعة بالاعتبارات المجتمعية للفقراء في الأردن	2012/01/24	منجزة	250.0	P124441
خدمات المساعدة القانونية للعراقيين والفلسطينيين	2012/09/01	منجزة	2.4	P132097
القرض الأول لأغراض سياسات التنمية البرامجية	2012/11/27	منجزة	3.33	P127861
النازحون والمشردون في الأردن ولبنان	2013/03/05	جارية	70.0	P132314
مشروع النظم البيئية وسبل كسب العيش بالبادية	2013/03/14	منجزة	0.23	P133339
مشروع تنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة الحجم من أجل النمو	2013/04/26	جارية	2.78	P127702
الصندوق الاستئماني لبناء القدرات الإحصائية	2013/07/18	منجزة	150.0	P145865
برنامج السجل الوطني الموحد ومشروع الباحثين الاجتماعيين	2013/10/08	جارية	9.5	P144832
مشروع الخدمات الطارئة والصمود الاجتماعي	2013/10/11	جارية	50.0	P147689
مساندة الأردن لبناء برنامج تنشيط سوق العمل	2013/11/21	منجزة	4.75	P145241
تدعيم الإطار التنظيمي والمؤسسي لتنمية مؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة	2014/01/24	جارية	3.0	P147875
القرض الثاني لأغراض سياسات التنمية البرامجية	2014/03/13	منجزة	250.0	P125483
تنمية المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة من أجل نمو شامل للجميع	2015/04/10	جارية	50.0	P153987
تدعيم المساءلة عن خدمات التعليم المحسنة في الأردن	2015/05/07	منجزة	0.82	P154047
قرض سياسات التنمية لإصلاحات قطاعي الطاقة والمياه	2015/09/18	منجزة	250.0	P154299
مشروع تجريبي لتقديم خدمات قطاع العدالة إلى فقراء الأردنيين واللاجئين في المجتمعات المضيفة	2016/05/10	جارية	2.5	P157861
مشروع توفير الفرص الاقتصادية للأردنيين واللاجئين السوريين (أداة تمويل البرامج وفقا للنتائج)	2016/09/27	جارية	249.0	P159522
الإصلاحات البرامجية لقطاعي الطاقة والمياه – القرض الثاني لأغراض سياسات التنمية	2016/12/01	منجزة	225.0	P160236
تمويل إضافي لمشروع الخدمات الطارئة والصمود الاجتماعي	2016/12/30	جارية	10.8	P161465
الخدمات الاجتماعية المتكاملة للشباب المعرض للأخطار	2017/06/06	جارية	2.8	P163241
Jordan Emergency Health Project	2017/06/13	جارية	36.1	P163387
Innovative Startups Fund Project	2017/06/23	جارية	50.0	P161905
Jordan Ozone Depleting Substances HCFC Phase-Out (ODS3) Phase 2	2017/11/21	جارية	2.49	P160103
Jordan Education	2017/12/05	جارية	147.7	P162407

المشروع	تاريخ الموافقة	الوضع	مبلغ الارتباط	معرف المشروع
Reform Support Program				
Municipal Services and Social Resilience Project	2017/12/28	جارية	21.12	P161982
Promoting Financial Inclusion Policies in Jordan	2018/01/18	جارية	1.05	P163719
Jordan First Equitable Growth & Job Creation Programmatic Development Policy Financing	2018/06/27	جارية	389.0	P166360

المصدر: البنك الدولي. (2018/ب). المشاريع والعمليات، تم الاسترجاع بتاريخ 2019/1/7 في 9:14 مساءاً، متاح على الرابط:

http://projects.albankaldawli.org/search?lang=ar&searchTerm=&countrycode_exact=JO

في ضوء ما سبق ترى الباحثة أن الأردن يحرص على استدامة العلاقة مع البنك الدولي وذلك عبر المشاريع التي طبقها البنك الدولي في الأردن منذ سنوات طويلة بهدف دعم مسيرة التنمية المستدامة في الأردن، فالأردن تعد دولة مهمة في مجال الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط لذلك لوحظ ان مشاريع البنك الدولي كانت في مختلف المجالات الاقتصادية وكانت شراكة مع القطاع الخاص والعام، وبعضها كانت مشاريع صغيرة ومتوسطة لإصحاب الدخل المحدود، كما أن الحكومة الأردنية تبحث لزيادة الدعم في مجالات عديدة عبر مشاريع البنك الدولي والمساعدات الفنية المختلفة التي يقدمها البنك وذلك لتنفيذ أجندتها الاصلاحية وبما يتماشى مع خطة تحفيز النمو الاقتصادي.

أوضح البنك الدولي بأنه ينبغي الربط بين الحكم الرشيد والتنمية التشاركية وحقوق الانسان والديموقراطية ومحاربة الفساد والرشوة، والاصلاح، لان التنمية لا تتحقق إلا بإعادة هيكلة نشاطات الدولة وتعزيز سياسات تحرير التجارة والخصخصة.

أما عن وضع الأردن وفقاً للأرقام المنشورة عنه خلال 11 سنة من البنك الدولي وجد أن الأردن ما زال يشهد تراجعاً وانخفاضاً في المعايير الستة للحكم الصالح، وهي: حرية التعبير(المشاركة) والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، وكفاءة وفعالية الحكومة، نوعية التشريعات الحكومية (جودة التشريعات وتطبيقها)، وحكم القانون، والسيطرة على الفساد. والشكل الآتي يوضح ذلك.

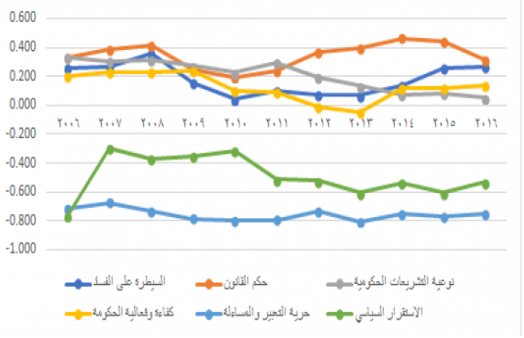

الشكل رقم(1): وضع الأردن على مقياس الحكم الرشيد للبنك الدولي

المصدر: الشمايلة، عادل.(2018). الحكم الرشيد وتأثيره الاقتصادي، وكالة عمون، تم الاسترجاع بتاريخ 2019/1/8 في 12:46، متاح عبر الرابط:

https://www.ammonnews.net/article/366197

*** الانعكاسات السياسية والاقتصادية لبرامج وسياسات صندوق النقد والبنك الدوليين على الأردن**

*** المقدمة**

يقوم هذا الفصل على تقديم شرح تفصيلي لأبرز الانعكاسات السياسية والاقتصادية لبرامج وسياسات صندوق النقد والبنك الدوليين دول العالم الثالث خصوصاً على الأردن باعتباره احدى دول العالم الثالث.

وصل الأردن نهاية الثمانينيات مثقلاً بأعباء أزمة اقتصاديّة خانقة، حيث تجاوز حجم الدين 230% من الناتج المحلي الاجمالي، وكان لهذه انعكاسات سلبية على الاحتياطات الأجنبيّة والايرادات الخارجية حيث تفاقم العجز المالي عام 1987(العضايلة والعمرو والقراله، 2015، ص519)؛ وعجزت الأردن على توفير الخدمات الأساسية، فبدأ يعاني من انكماش اقتصادي.

وللخروج من الأزمة لجأ الأردن إلى صندوق النقد والبنك الدولي، فبدأ باعتماد برامج الاصلاح الاقتصادي لاول مره خلال الفترة الممتدة من (1989-1992)، الا ان ازمة الكويت حالت دون امكانية استكمال ذلك البرنامج، ثم عادت الأردن لعقد مفاوضات مع الصندوق خلال الفترة (1992-1998) وانخراط بمفاوضات جديدة لبرنامج التصحيح الاقتصادي الثاني للفترة 1992- 1998 والذي جاء ليستكمل أهداف البرنامج الأول.

ورغم طول مدة برامج التصحيح الاقتصادي إلا ان الانعكاسات السياسية والاقتصادية لبرامج وسياسات صندوق النقد لم تكن في تحسن.

*** الانعكاسات السياسية والاقتصادية لبرامج وسياسات صندوق النقد الدولي على الأردن خلال الفترة الممتدة من (1999-2018)**

إن الآثار السياسية لبرامج الصندوق تتبين في كثير من الاحيان من خلال النتائج الاجتماعية والاقتصادية لها، بارتفاع مستوى البطالة يعد مؤشر سياسي واقتصادي مركب، لذا فإن أبرز الانعكاسات السياسية والاقتصادية لبرامج وسياسات صندوق النقد الدولي على الأردن تتمثل فيما يلي:-

*** الانعكاسات السياسية والاقتصادية لبرنامج الاستعداد الائتماني خلال الفترة (1999- 2004)**

تمثل هذه المرحلة بدأ مرحلة تسلُّم جلالة الملك عبد الله الثاني للحكم، حيث كان الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي ضمن سلم اولويات جلالته، في عام 2001 تبني الأردن برنامجي تصحيح اقتصاديين تابعين لصندوق النقد الدولي وتبنى الأردن خطة تنمية خمسية جديدة للفترة (1999-2003) بهدف الإسراع في تنفيذ السياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادية وانتهى العمل به في 2004، وكانت أبرز الانعكاسات الاقتصادية والسياسية لبرنامج الاستعداد الائتماني خلال الفترة (1999- 2004) ما يلي:-

١- شهدت هذه المرحلة انفتاحاً سياسياً وعودة إلى الحياة البرلمانية وإنهاء الأحكام العرفية وإجراء انتخابات نيابية أكثر تنظيماً مع المباشرة بالاصلاحات الاقتصادية بالتعاون مع

الصندوق.

٢- شهدت المرحلة عودة الأحزاب السياسية إلى العلنية بعد فترة طويلة من المنع حيث اصبحت الاحزاب السياسية في الأردن شرعية ومرخصة عام 1999.

٣- إصدار قانون الانتخاب المؤقت رقم (34 لسنة 2001)، حيث جرت بموجبه انتخابات مجلس النواب الرابع عشر، وقد جرى تخفيض سن الناخب إلى (18) ثمانية عشر عاماً، وكان من بين أهم التعديلات التي تضمنها هذا القانون تقسيم المملكة إلى (45) دائرة انتخابية، ورفع مقاعد مجلس النواب من (80) إلى (104).

٤- إصدار قانون الانتخاب لعام 2003، وكان من أبرز التعديلات التي تضمنها هذا القانون إضافة فقرات جديدة للمادة (45) تتعلق بمشاركة المرأة الأردنية في عملية التنمية السياسية، حيث خصص للمرأة "كوتا نسائية"، لضمان وصولها للبرلمان، وأصبح مجلس النواب يتكون من (110) أعضاء منتخبين.

٥- نمو الناتج الحقيقي بنسبة 5.3% في عام 2001 ونمو حجم الصادرات بين عامي 1999-2004، وارتفاع حجم الاستثمار ومعدلات الانتاجية بعد الحرب على العراق بقدوم المستثمرين العراقيين للمملكة.

٦- تأثر القطاع السياحي سلبا إثر أحداث ايلول عام 2001، إلا ان قطاع البناء والصناعات التحويلية نمت.

٧- بقي التضخم اقل مما كان متوقع حتى عام 2004 رغم قرار رفع اسعار الوقود في عام 2001.

٨- ارتفع مؤشر بورصة عمان بنسبة 30%، بعد المصادقة على اتفاقية التجارة الحرة مع امريكيا.

٩- انخفض العجز المالي فبلغ ما بعد المنح ما بين(327.3) مليون دينار عام 2004م في حين بلغ حجم العجز قبل المنح (783.8) مليون دينار عام 2004م، كما تراوح حجم الانفاق الحكومي 2931 مليون دينار نهاية عام2004، والايرادات الحكومية بلغت 2147.2 مليون دينار عام 2004.

وترى الباحثة أن أهم المؤشرات الاقتصادية التي ظهرت على الأردن من جراء تطبيق برنامج الاستعداد الائتماني خلال الفترة (1999- 2004) تمثلت في انخفاض حجم الدين العام وتحسن في الاقتصاد، إلا أن من - وجهة نظر الباحثة- لا يعزى ذلك إلى تبني برامج التصحيح الاقتصادية التابعة لصندوق النقد الدولي، وإنما قد يكون السبب في ذلك إلى هجرة عدد كبير من المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال العراقيين إلى الأردن بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003، بالاضافة لتبنى الأردن خطة تنمية خمسية جديدة وبرنامج محلي للتحول الاقتصادي والاجتماعي للسنوات منذ(2002-2006) لذلك شهد الأردن نمواً اقتصادياً أنذاك.

*** الانعكاسات السياسية والاقتصادية لبرنامج الاستعداد الائتماني خلال الفترة (2012 – 2015)**

تمثل هذه الفترة بدأ مرحلة تطبيق برنامج الاستعداد الائتماني وكانت أبرز الانعكاسات الاقتصادية والسياسية لبرنامج الاستعداد الائتماني خلال الفترة (2012- 2015) ما يلي:-

١- شكل الملك عبد الله الثاني في 2011 "اللجنة الملكية لمراجعة الدستور"، وجاءت هذه المبادرة استجابة لمطالب القوى السياسية والشعبية في البلاد.

٢- يمكن اعتبار عام 2012 وبداية عام 2013 الفترة التي شهدت تنفيذ الإصلاحات باعتبارها استجابة لمطالبة الحراك الشعبي، فقد أقر مجلس الأمة قانون معدل للانتخابات في تموز 2012.

٣- صدر القانون رقم (15) لعام 2012 قانون المحكمة الدستورية، وقد باشرت المحكمة الدستورية أعمالها، ليدخل الأردن بذلك مرحلة دستورية جديدة في الحياة السياسية.

٤- شهد عام 2012 تقديم مسؤولين عن قضايا فساد إلى القضاء، وتشكيل هيئتين، واحدة لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية، والثانية لمراجعة وتقييم التخاصية، إذ كان القضاء على الفساد إحدى الشعارات الرئيسية للمتظاهرين ولقوى الحراك والأحزاب السياسية طوال فترة الحراك.

٥- في عام 2014م تم إجراء التعديلات الدستورية لسنة 2014م وتم نشرها في الجريدة الرسمية، وفي عام 2016م تم إجراء التعديلات الدستورية لسنة 2016م.

٦- صدر قانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (11) لسنة 2012م، ثم صدر قانون معدل لقانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (46) لسنة 2015م، ثم صدر قانون معدل لقانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (18) لسنة 2016م.

٧- بلغ عدد الأحزاب السياسية 25 حزباً مسجلاً لدى وزارة الداخلية حسب قانون الأحزاب السياسية عام 2012.

٨- صدر قانون استقلال القضاء رقم (29) لسنة 2014م.

٩- النمو الاقتصاد شهدت حالة تباطؤ حيث تراوحت نسبة معدل النمو الاقتصادي بين (2.5-3.2) في حين أن البرنامج توقع ما نسبته (3-4.5).

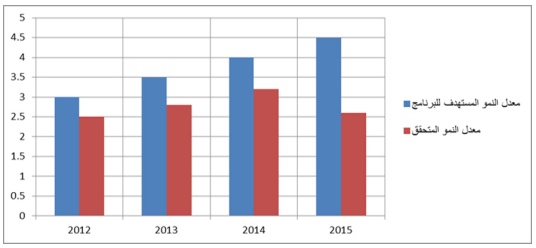

الشكل رقم (2): معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة من قبل الصندوق، وما تم تحقيقه في الاقتصاد الأردني خلال الفترة 2012 – 2015

المصدر: صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأردني

سجلت المملكة ارتفاع ملحوظ بمعدلات التضخم بسبب ارتفاع اسعار المحروقات، وهو عكس توقع الصندوق، حيث تراوحت النسبة بين (4.52%-4.82%)، كما لوحظ بدأ انخفاض معدلات التضخم خلال الفترة بين (2014-2015).

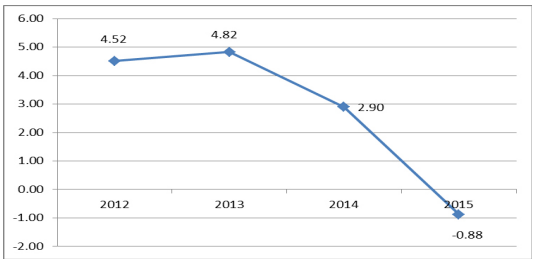

الشكل رقم(3): معدلات التضخم المتحققة للاقتصاد خلال الفترة 2012 – 2015

المصدر: البنك المركزي الأردني

حققت انجازات محدودة في الموازنة العامة، فالبرنامج هدف لزيادة النفقات الرأسمالية لتعزيز حجم ايرادات الدولة لكنها لم تتحقق بشكل فعلي، نتيجة اعتماد الأردن على المساعدات والمنح الخارجية لتخفيض العجز، لهذا فقد تراوحت حجم النفقات الرأسمالية للحكومة بين (675.4-2.285.0) مليون دينار.

الجدول رقم (4): الموازنة العامة المتوقعة من قبل الصندوق مقارنة مع الموازنة الفعلية خلال الفترة 2012-2015

	2012		2013		2014		2015	
	المتوقع	الفعلي	المتوقع	الفعلي	المتوقع	الفعلي	المتوقع	الفعلي
إجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية	5,596.0	5,054.3	6,185.0	5,758.9	6,579.0	7,267.6	6,949.0	6,797.1
الإيرادات المحلية	4,663.0	4,726.9	5,264.0	5,119.8	5,721.0	6,031.1	6,178.0	5,910.9
إيرادات ضريبية	3,333.0	3,351.4	3,757.0	3,652.5	4,082.0	4,037.1	4,407.0	4,097.1
المساعدات الخارجية	934.0	327.3	921.0	639.1	858.0	1,236.5	771.0	886.2
إجمالي الانفاق	7,047.0	6,878.2	7,501.0	7,076.9	8,117.0	7,851.1	8,757.0	7,722.7
النفقات الجارية	6,292.0	6,202.8	6,278.0	6,055.9	6,788.0	6,713.6	7,320.0	6,624.5
النفقات الرأسمالية	1,790.0	675.4	1,944.0	1,021.0	2,114.0	1,137.5	2,285.0	1,098.2
العجز/ الوفر الكلي								
بعد المساعدات	-2,384.0	-1,824.0	-2,237.0	-1,318.0	-2,396.0	-583.5	-2,579.0	-925.6
قبل المساعدات	-1,451.0	-2,151.3	-1,316.0	-1,957.1	-1,538.0	-1,820.0	-1,808.0	-1,812.8

المصدر: صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأردني

١- لوحظ أن البرنامج لم يسهم في تخفيض عجز الحساب الجاري والدين العام كما هدف البرنامج، فعجز الحساب الجاري بلغ (1.852-3.345) مليون دينار.

٢- ارتفع حجم الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي GDP لـــ 93.4%، ويوضح الجدول الآتي الحساب الجاري ونسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي GDP المتوقع من قبل الصندوق، وما تم تحقيقه خلال الفترة 2012- 2015.

الجدول رقم (5): الحساب الجاري ونسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي GDP المتوقع من قبل الصندوق، وما تم تحقيقه خلال الفترة 2012-2015

	2012		2013		2014		2015	
	المتوقع	المتحقق	المتوقع	المتحقق	المتوقع	المتحقق	المتوقع	المتحقق
الحساب الجاري	-3,128	-3,345	2,363-	-2,488	-2,010	-1,852	-1,447	-2,418
نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي	23.3	22.5	23.2	30.3	23	31.6	21.6	35.3
نسبة الدين الداخلي من الناتج المحلي الإجمالي	55.9	57.7	59.8	56.3	60.9	57.5	61.7	58.1
نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي	79.2	80.2	83.0	86.6	83.9	89.1	83.3	93.4

المصدر: صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأردني.

في ضوء ما سبق ترى الباحثة أن برنامج الاستعداد الائتماني التابعة لصندوق النقد الدولي المطبقة في الأردن خلال الفترة (2012 - 2015) لم تحقق الأهداف المرجوة منها، وذلك لأن السياسات والبرامج الاقتصادية التابعة لصندوق – في الغالب– لم توفر سياسات اقتصادية ذات بعد تنموي، وما يؤكد ذلك أن المؤشرات الاقتصادية النقدية والمالية كان أثرها معاكساً لما صممت له، فقد فشلت برامج الصندوق في تنشيط ورفع النمو الاقتصادي أو في خفض نسبة التضخم والبطالة.

كما لوحظ ان انعكاسات برنامج الاستعداد الائتماني التابعة لصندوق النقد الدولي السياسية كانت قليلة فغالباً ما كانت اهداف الصندوق منصباً على الجوانب الاقتصادية أكثر من الجوانب السياسية كما واتضح أن انعكاسات البرامج انحصرت في رفع نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، وما يؤكد ذلك زيادة نسب

البطالة والتضخم بدل من خفضها، كما أن نسبة الاحتياطي من العملات الأجنبية كانت أقل مما هو مطلوب فلو كانت النسبة مرتفعة لكان له أثر موجب على البطالة والتضخم، فضلاً عن أن ارتفاع حجم العجز في الميزانية أدى لإتباع سياسات انكماشية ساهمت في زيادة نسب البطالة في الأردن. كما وترى الباحثة أن برامج الصندوق لم تتضمن سياسات تجارية لتشجيع الصادرات، فأغلب سياساتها ركزت على رفع حصيلة الإيرادات الحكومية، الأمر الذي أدى لتقليل حجم تنافسية الاقتصاد الأردني مقارنة مع الدول الأخرى المجاورة .

*** الانعكاسات السياسية والاقتصادية لبرنامج التسهيل الائتماني خلال الفترة (2016 – 2018)**

نسبة النمو الاقتصادي المحققة كانت أقل من المستوى المطلوب من البرنامج، وقد يكون سبب ذلك عائد للازمات السياسية الحاصلة في منطقة الشرق الاوسط، ومنها أزمة اللجوء السوري على الدول الأوروبية، والتي أثرت بشكل كبير على القطاع الزراعي والصناعي محلياً وإقليمياً.

وترجح الباحثة سبب التحسن الطفيف الذي ساهم في انتعاش طفيف للنمو في عام 2017 هو التحسينات التي طرأت على قطاع السياحة والمناجم والمحاجر، إلا أن الاقتصاد الأردني بقي مثقل بأعباء الأزمة السورية، وبطء التعاون الاقتصادي مع العراق وبلدان مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن بطء الإصلاحات الهيكلية وهو ما يحول دون انتعاش مرتفع للنمو.

الشكل رقم (4): معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة ضمن برنامج الصندوق والمتحققة للفترة (2016-2018)

المصدر: صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأردني

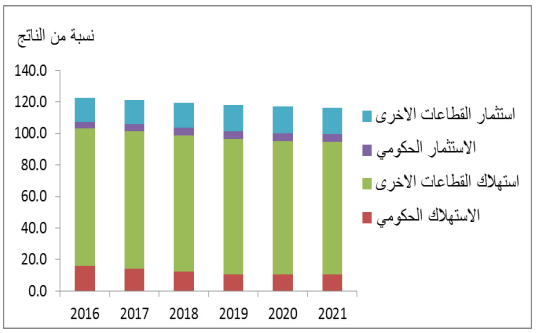

ارتفع حجم الانفاق الاستثماري الحكومي والاستثمارات الأجنبية والمحلية من مخصصات الموازنة والمساعدات الخارجية من 1.189 مليون دينار عام 2016 إلى 1.330 مليون دينار عام 2018.

الشكل رقم (5): مكونات الناتج المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجماليGDP

المصدر: صندوق النقد الدولي

انخفض حجم الاستثمار الأجنبي في عام 2010 بنسبة بلغت 30.0%، وفي عام 2015 ليصل 26.5%، كما وعاود انخفاضه في عام 2016 ليصل لـــ 56.5% وهو اعلى مستوى وصلة الأردن منذ عام 2006.

والشكل الآتي يوضح حجم الاستثمارات الاجنبية منذ عام 2000 حتى عام 2016.

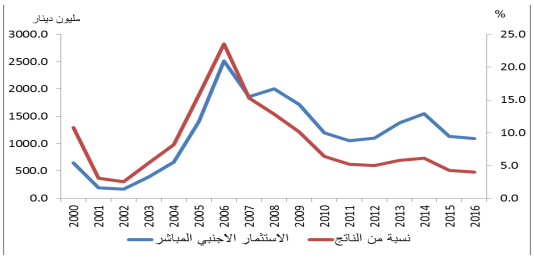

الشكل رقم (6): حجم الاستثمارات الاجنبية للفترة 2000 – 2016

المصدر: البنك المركزي الأردني.

١- بلغت قيمة العجز في الميزانية بعد المنح الخارجية عام 2018 (470.4) مليون دينار مقابل 191.8 مليون دينار خلال عام2017، في حين بلغ العجز قبل المنح الخارجية حوالي 542.5 مليون دينار عام 2018 مقابل عجز مالي بلغ حوالي 241.8 مليون دينار عام 2017.

٢- اما أبرز الانعكاسات السياسية فقد تمثلت بـــاستمرار أدارت الهيئة المستقلة للانتخاب الانتخابات النيابية لمجلس النواب الثامن عشر لعام 2016م والانتخابات البلدية واللامركزية لعام 2017م، وصدر قانون معدل لقانون استقلال القضاء رقم (26) لسنة2017م، ويمثل المجلس القضائي الأردني بموجب قانون استقلال القضاء قمة هرم السلطة القضائية في المملكة الأردنية الهاشمية، ويتألف المجلس القضائي الأردني من رئيس محكمة التمييز رئيساً وعدد من الأعضاء.

مما ضوء ما سبق ترى الباحثة أن برنامج التسهيل الائتماني خلال الفترة (2016 - 2018) فشلت فشلاً ذريعاً و لم تحقق أهدافها المعلنة، بل أن الاقتصاد الأردني شهد تراجعاً كبيراً بالرغم من رفع الدعم عن معظم السلع الغذائية وخصوصاً الخبز، ولعل أهم انعكاس ظهر في تلك الفترة هو العجز في الميزانية لكوه يعد مؤشراً خطيراً على تفاقم مشكلة الاقتصاد رغم ارتفاع اسعار أكثر من 174 سلعة غذائية وهي ما اعتبرها بعض الخبراء الاقتصاديين"اجراءات انكماشية متتالية" ستتسبب في انهيار الاقتصاد الوطني، فارتفاع نسبة الضرائب والرسوم وارتفاع الأسعار وتعديل القوانين والأنظمة جعل الأردن بيئة طاردة للاستثمار.

*** النتائج والتوصيات**

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، وهي:-

*** النتائج**

استخلصت الباحثة من خلال هذه الدراسة وبفصولها التي عالجت الموضوع بجملة من المحاور التي تهم الاجابة عن مشكلة الدراسة وما تفرع عنها من أسئلة مجموعة من النتائج كان أهمها:-

١- أظهرت الدراسة أن الانعكاسات الاقتصادية لبرامج وسياسات صندوق النقد والبنك الدولي على مؤشرات: (عجز الموازنة من الإنتاج المحلي الاجمالي، ونسبة عجز الميزان التجاري من الناتج المحلي، ونسبة الدين الخارجي من الناتج، وتفاقم الفقر والبطالة والتضخم، وانخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر، وعجز الحساب الجاري، وقيمة الدين العام) تزايدت كاتجاه عام طوال فترة الدراسة، أي أن برامج الاصلاح الاقتصادي التي تم تطبيقها في الأردن منذ عام 1999-2018 لم تؤدي إلى النتائج المرجوة منها وهو تحسين مستوى معيشة

المواطن الأردني وزيادة مستوى رفاهيته وتخلي الدولة عن مهمتها في التوظيف .

٢- أظهرت الدراسة قيام الأردن بتنفيذ كافة المطالب والسياسات والتشريعات المتعلقة بالجانب الاقتصادي تحت ضغط صندوق النقد والبنك الدوليين، وأن الأردن لم يلتزم بالمطالب والسياسات والتشريعات المتعلقة بالجانب السياسي، إلا أن الأردن يتوافق مع سياسات البنك في تغيير ووضع تشريعات جديدة بهدف تحقيق التنمية السياسية.

٣- أظهرت الدراسة أن انعكاسات سياسات صندوق النقد والبنك الدولي برزت على السياسة الأردنية من خلال تشكيل لجنة للحوار الوطني، وتقديم قانون جديد للأحزاب السياسية والمشاركة السياسية، وصدور قوانين مهمة ومنها قانون الانتخاب وقانون الحريات وقانون المطبوعات والنشر، وحق الحصول على المعلومة، وتعزيز مشاركة المرأة في المقاعد النيابية (الكوتا النسائية)، وتشكيل لجنة ملكية لمراجعة الدستور، وإقرارها إنشاء نقابة للمعلمين بعد الامتناع لفترة زمنية طويلة، وتعزيز مكافحة الفساد عبر انشاء هيئة مكافحة الفساد وتقديم مسؤولين عنه للقضاء، وإقرار قانون الهيئة المستقلة للانتخابات النيابية، وقانون المحكمة الدستورية، كل ذلك كان له تأثير إيجابي على تهدأة الشارع الأردني والتخفيف من حدة الآثار السلبية على الاستقرار السياسي في الأردن.

٤- أظهرت الدراسة أن الانعكاسات السياسية لبرامج وسياسات البنك الدولي على مؤشرات حرية الصحافة تراجع وخاصة منذ عام 2010، وقد يكون سبب ذلك عائد للقيود والتشريعات التي فرضت على الإعلام الإلكتروني (مثل قانون الجرائم الالكترونية) بعد تعديل قانون الصحافة (المطبوعات والنشر) في عام 2010، والتي كانت سبباً في اغلاق عدة مواقع اخبارية إلكترونية بسبب عدم امتلاكها تراخيص. كما وقد يكون سوء الاوضاع السياسية في المنطقة وانتشار الارهاب سبباً في تراجع الحريات الإعلامية وحرية التعبير المكفولة بالدستور، فغالباً ما كان الارهاب شماعة للتضييق على الحريات العامة في البلد والمنع من التغطية والنشر.

*** التوصيات**

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية، فإن الباحثة توصي بما يأتي:-

١- ضرورة تبني خطط استراتيجية طويلة الأمد تندرج في سياق زيادة التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال التركيز على القطاعات عالية القيمة مثل قطاع الطاقة والاتصالات.

٢- تعزيز وتوجيه برامج وسياسات الاصلاح الاقتصادي نحو تحقيق زيادة ملموسة في معدلات النمو الاقتصادي، وتوفير بيئة مواتية للنمو الاقتصادي قادرة على مواجهة الصدمات الخارجية، ودعم الحيز المالي (سياسات الانضباط المالي، والاستقرار السعري، وتقوية الاوضاع الخارجية، ومكافحة الفساد المالي والاداري داخل الدولة) .

٣- ضرورة الابتعاد عن الإصلاحات الترقيعية والاقتراب من الإصلاحات السياسية الحقيقية، على أن

تكون الكفاءة هي المعيار الوحيد لتعزيز المواقع القيادية داخل النظام، والابتعاد عن الاختزال في الحكم، وضرورة تبني قاعدة النظام السياسي المفتوح ليشارك الجميع وخصوصاً أصحاب الكفاءات في العملية السياسية.

٤- البدء بحوارات عامة يكون أطرافها السلطة والمواطنين، وأن يفتح المجال فيها للنقاش العام المتنور الذي يفضي الى اصلاحات دستورية وقانونية جذرية.

٥- إلغاء القوانين والتشريعات التي تعيق الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، والتوجه الجدي نحو بناء المشاركة السياسية والقبول بالتعددية السياسية، والابتعاد عن سياسات الاختزال في الحكم، وتبني قاعدة النظام السياسي.

٦- الاستمرار بتوفير الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لرفع النمو وإيجاد منافذ لذلك.

*** المراجع**

أولاً- المراجع العربية

أبو ضاوية، عامر.(2000). **التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري**، ليبيا: دار الرواد.

أل شيب، دريد.(2011). **المالية الدولية**، عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.

البنك المركزي الأردني.(2016). **خمسون عاماً من الإنجاز1964-2014**، عمان: دائرة الابحاث، البنك المركزي الأردني.

بولاك، جاك (2001).**البنك الدولي وصندوق النقد الدولي علاقة متغيرة**، ترجمة: احمد منيب، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.

حجاج، قاسم.(2003). **العالمية والعولمة- نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية**، الجزائر: جمعية التراث للنشر.

حسن، محمد حسن.(2005). **مناهج البحث الاجتماعي**، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

الحصري، طارق.(2010). **الاقتصاد الدولي**، القاهرة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

داودي، الطيب.(2008). **الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الإقتصادية**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

الدليمي، جمال.(2015). **التنمية الاقتصادية (نظريات وتجارب)**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

الرنتاوي، عريب. (2017). **تطور الحياة الحزبية في الأردن 1921-2016**، عمان: مركز القدس للدراسات السياسية.

السيد، لمياء.(2002). **العولمة ورسالة الجامعة**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

شتيوي، موسى وصويص، سليمان. (2013). **الحراك السياسي في الأردن، في كتاب الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد: دراسة حالات**، عمان: منشورات مكتبة

عبد الحميد شومان.

شكري، ماهر وآخرون.(2004). **المالية الدولية العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق**، عمان: معهد الدراسات المصرفية.

شوسودوفسكي، ميشيل. (**2001**). **عولمة الفقر: تأثير إصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين**، ترجمة: جعفر حسين السوداني، ومحمود المسافر، وعماد سالم، بغداد: بيت الحكمة.

عابد، محمد.(2001). **التجارة الدولية**، الإسكندرية: مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع.

عامرية، فالح.(2008). **الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية**، عمان: دار اسامة للنشر.

عبدالفتاح، إسماعيل.(2008). **معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية**، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

عبوي، زيد. (2007). **الخصخصة في الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق**، عمان: دار دجلة للنشر.

العتيقي، ابراهيم.(2006). **سياسات مؤسسات النقد الدولية والتعليم**، الاسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر.

عوض الله، زينب.(2008). **الاقتصاد الدولي**، ط5، الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة للنشر.

قادري، عبد العزيز.(2003). **صندوق النقد الدولي (الآليات والسياسات)**، الجزائر: دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع.

القرشي، مدحت.(2007). **التنمية الإقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

القرطة، نيفين وبني عيسى، فريال. (2011). **المرأة والتنمية السياسية في الأردن**، عمان: مركز الرأي للدراسات.

القصبي، عبد الغفار.(2006). **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**، ج1، ط2، القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة.

قندح، عدلي.(2003). **التخاصية أحدث نماذج التنمية الاقتصادية، تقييم لتجربة الأردن**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

كنعان، طاهر والرحاحلة، حازم .(2016). **الدولة واقتصاد السوق: قراءات في سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية**، عمان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

المحافظة، علي.(2010). **التربية الوطنية**، عمان: دار جرير للنشر والتوزيع.

مركز الدراسات الاستراتيجية.(2017). **برامج صندوق النقد الدولي (الأردن): 1989-2016 النتائج والدروس المستفادة**، عمان: مركز الدراسات

الاستراتيجية للجامعة الأردنية.

المنوفي، كمال.(1987). **أصول النظم السياسية المقارنة**، الكويت: الربيعان للنشر والتوزيع.

المهدي، عادل.(2003). **عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

النباتي، سهيلة.(2015). **التنمية الاقتصادية (دراسات ومفهوم شامل)**، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع.

نشرة البنك المركزي الأردني.(2013). **التقرير السنوي الثاني والستون، أهم المؤشرات الاقتصادية**، عمان: منشورات البنك المركزي الأردني.

نور الدين، حامد.(2016). **عولمة المؤسسات الاقتصادية الدولة وآثارها على مديونية الدول النامية**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

الهيئة التنفيذية للتخاصية.(2006). **التخاصية في الأردن**، عمان: الهيئة التنفيذية للتخاصية.

وزارة المالية.(2009).**نشرة مالية الحكومة العامة**، عمان: مديرية الدراسات والسياسات، الأردن، 10(12)، ص ص1-96.

الجابري، قصي والزبيدي، غيداء.(2013). أثر الاصلاحات الهيكلية في عجز الحساب الجاري في الأردن للمدة 1990-2010، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، 36(77)، ص ص19-43.

جبار، ايمان وعباس، سحر.(2008). تحليل سياسات التكيف الهيكلي في بلدان عربية مختارة (مصر والمغرب)، **مجلة الغري للعلوم الإقتصادية الإدارية**، 2(10)، ص ص127-138.

جين هاربغان.(2006). اقتصاديات وسياسات النقد الدولي والبنك الدولي في نشاطاتهما في الشرق الاوسط والشمال الافريقي، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (337).

الحسبان، عيد. (2006). النظام الانتخابي وأثره في تفعيل حق المرأة في المشاركة في عضوية مجلس النواب في التشريع الأردني/دراسة تحليلية نقدية، **مجلة أبحاث اليرموك: سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، 22(4)، ص ص1034-1060.

الخوالدة، صالح. (2014). المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، دراسة تحليلية لمشاركة المرأة في انتخابات مجلس النواب السادس عشر 2012، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، (11)، ص 229-252.

دنس، عمر.(2014). التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية الخيار الصعب بين

التحديث الاقتصادي والاجتماعي من جانب والاستقرار السياسي من جانب اخر، **مجلة العلوم الاقتصادية ولسياسية**، (3)، ص ص 377-411.

العضايلة، راضي والعمرو، حسن والقراله، حذيفة. (2015). هيكل الدين العام في الأردن وتأثيره على النمو الاقتصادي (1980-2012)، **مجلة دراسات، العلوم الإدارية**، 42 (2)، ص ص 515-530.

فارس، ناجي.(2016). التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية في العراق وسبل معالجتها، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية**، 1(37)، ص ص76-95.

المقداد، محمد. (2006). المرأة والمشاركة السياسية في الأردن: دراسة تحليلية وإحصائية على ضوء نتائج الانتخابات النيابية لعام 2003م، **مجلة المنارة للدراسات والبحوث**، 12 (1)، ص ص 280-305.

أبو حسين، مصطفى. (2017). **معايير الحكم الرشيد ودورها في تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية الفلسطينية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى، غزه، فلسطين.

بن حامد، عائشة.(2017). **دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر1990-2014**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

الجبوري، جليل.(2007). **قياس أثر برامج الاصلاح الاقتصادي على الفجوة الغذاتية في الوطن العربي: مصر**، الأردن حالة دراسية، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

حسين، ابتسام علي. (2009). **سياسات الاصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على التنمية البشرية**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد.

حملاوي، عبدالحق.(2013). **آلاليات السياسية لتحقيق التنمية الإقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد: تجربة الجزائر 1999-2007**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد حيضر بسكرة، الجزائر.

الحياصات، أيهم.(2013). **دور حزب جبهة العمل الاسلامي في عملية الاصلاح السياسي في الأردن 1989-2012**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الأردن.

الخدام، عبد الله.(2013). **الإصلاحات السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية بعد أحداث الربيع**

العربي 2011-2012، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، الجامعة الأردنية.

الخلايلة، هشام. (2012). **أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999-2012**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

الخوالدة، صالح. (2015). **التحول الديمقراطي، أثره على مشاركة الاحزاب السياسية في الأردن 1989-2013**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العلوم الاسلامية، عمان، الأردن.

دوادي، بن الدين.(2010). **سياسات التكيف الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، الجزائر.

ربابعة، داود.(2017). **أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية: دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية 2003-2016**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، أربد، الأردن.

الشرقطلي، هدى.(2010).**اثر الخصخصة على الاداء المالي للشركات الأردنية وارتباط ذلك بنوع وحجم وتطور الشركة في السوق**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن.

العزاوي، ابتسام.(2009). **سياسات الاصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على التنمية البشرية لبلدان مختارة**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

العتري، هايل.(2015). **إثر سياسات برامج التصحيح الاقتصادي على البطالة والفقر والجريمة في الأردن**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

المسعودي، حسين.(2006). **أزمة الاقتصاد المكسيكي وأثرها في تحديد نمط العلاقات الأمريكية المكسيكية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، العراق.

يوسف، أزروال.(2009). **الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق- دراسة في واقع التجربة الجزائرية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.

جردانة، باسل. (1996). **الاختلالات الهيكليّة في الاقتصاد الأردني: نحو سياسات تكييف وتثبيت توجهه لنمو مطرد**، ورقة مقدمة لندوة الاقتصاد الأردني استقراء الماضي والانطلاق نحو المستقبل، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنيّة، الأردن.

جميل، هيل.(2001). **الاستثمار الاجنبي المباشر في الأردن: حجمه ومحدداته**، مؤتمر أهمية

الاستثمارات الخارجية في التنمية وانعكاساتها على الاقتصاد الأردني، المنعقد خلال الفترة 8-9 أيار في كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة أربد الاهلية، اربد، الأردن.

الصاوي، عبد الحافظ.(2017). **سياسات البنك والصندوق الدوليين واثرها في استمرار تبعية الامة للغرب**، التقرير الاستراتيجي الرابع عشر الصادر عن مجلة البيان: الامة والخروج من التبعية- السعودية، عقد بالتعاون بين مجلة البيان الرياض، والمركز العربي للدراسات الإنسانية بالقاهرة، ص ص 481-499.

صيام، أحمد.(2001). **دور الاستثمارات الخارجية في تنمية الاقتصاد الأردني**، مؤتمر أهمية الاستثمارات الخارجية في التنمية وانعكاساتها على الاقتصاد الأردني، المنعقد خلال الفترة 8-9 أيار في كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة أربد الاهلية، اربد، الأردن.

العتوم، راضي.(2005). **التجارة كمحرك للتنمية في منظمة الاسكوا: حالة الأردن**، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التمويل من أجل التنمية، عقد بتاريخ 6-8 حزيران/ يونيو، في بيروت، لبنان.

عماري، نبيل وشخاتره.(1993). **سياسات التكيف والاصلاح الهيكلي وأثرها على التعطيل في الأردن**، ورقة مقدمة إلى اجتماع الخبراء حول التعطيل في الاسكوا، عمان.

البنك الدولي.(2018/أ). **البنك الدولي، من نحن**، تم الاسترجاع بتاريخ 2018/12/13 في 7:24 مساءاً، متاح على الرابط: http://www.albankaldawli.org/ar/about/leadership.

بني حمد، عارف. (2018). **المعايير العالمية لإدارة الحكم الصالح أو الرشيد**، تم الاسترجاع بتاريخ 2019/1/8 في 12:46 صباحاً، متاح عبر الرابط: https://maqar.com/2018/11/04/%D8%A7%D9%84%D9%85

بيانات دائرة الإحصاءات العامة، تم الاسترجاع بتاريخ 2019/1/7 في 5:12 مساءاً، متاح على الرابط: http://dosweb.dos.gov.jo/ar/products/jordan-in-figure2017/

التقارير السنوية للبنك المركزي الأردني، تم الاسترجاع بتاريخ 2019/1/7 في 1:46مساءاً، متاح عبر الرابط: http://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=68

التقارير المالية السنوية لوزارة المالية، تم الاسترجاع بتاريخ 2019/1/5 في 5:46 صباحاً، متاح عبر الرابط: http://www.mof.gov.jo/ar-jo/myrar.aspx

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي.(2018). تم الاسترجاع بتاريخ 2018/12/13 في 7:06 مساءاً، متاح على الرابط: https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2018/eng/assets/pdf/imf-annual-report-2018-ar.pdf

الدليمي، نجم.(2013). **دور سياسة المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية على اقتصاديات البلدان النامية**، منتدى الحوار المتمدن، تم الاسترجاع بتاريخ 2018/12/15 في 10:14 مساءاً، متاح على الرابط: http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=370351&r=0.

صلاحات، مهند.(2009). **العالم الثالث ودلالات المصطلح السياسية**، الحوار المتمدن، تم الاسترجاع بتاريخ 2018/12/22 في 10:33 صباحاً، متاح على الرابط: http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=159332&r=0

صندوق النقد الدولي.(2016/أ). **الإقراض من صندوق النقد الدولي**، تم الاسترجاع بتاريخ 2018/12/13 في 8:31 مساءاً، متاح على الرابط: https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-Lending

عفيفي، أسماء وعبدالصمد، سهير وأبو عمر، شروق وعبد القوي، هند وبدوى، هند.(2017). **آثار برامج الاصلاح الاقتصادى لصندوق النقد الدولى فى ضوء التجارب الدولية والحالة المصريه**، القاهرة: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، تم الاسترجاع بتاريخ 2019/1/2 في 6:09 مساءاً، متاح عبر الرابط: https://democraticac.de/?p=47186.

فرحات، أحمد.(2012). **صندوق النقد الدولي ودروه في تحديد سياسات الدول**، تم الاسترجاع بتاريخ 2018/12/20 في 8:31 مساءاً، متاح على الرابط: http://ahmadfar.blogspot.com/p/blog-page_758.html

لجنة تقييم التخاصية.(2019). **تقرير لجنة تقييم التخاصية**، عمان، الأردن: رئاسة الوزراء،

ص4، تم الاسترجاع بتاريخ 2019/1/8 في 6:12 مساءاً، متاح على الرابط: file:///C:/Users/new/Downloads/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D8%AE%D8%B5.pdf

وزارة الشؤون السياسية والبرلمان.(2018). **تاريخ الأحزاب السياسية**، تم الاسترجاع بتاريخ 2019/1/2 في 9:49 مساءاً، متاح عبر الرابط: http://www.moppa.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=208

وكالة رم للأنباء.(2016). **3 سنوات في "الصندوق": وصفات قاسية ونتائج محبطة**، تم الاسترجاع بتاريخ: 2019/2/21 في 10:18 مساءاً، متاح على الرابط: http://www.rumonline.net/index.php?page=article&id=256087.

ثانياً– المراجع الأجنبية

Bird, G.& Rowlands, D.(2017). The Effect of IMF Programmes on Economic Growth in Low Income Countries: An Empirical Analysis, **The Journal of Development Studies**, 53(12), pp.2179-2196.

Harrigan, J., El-Said, H. & Wang, C.(2006). The IMF and the World Bank in Jordan: A case of over optimism and elusive growth, **Rev Int Org**, 1, pp:263–292.

Kingston, K.(2011). The Impacts of the World Bank and IMF Structural Adjustment Programmes on Africa: The Case Study of Cote D'Ivoire, Senegal, Uganda, and Zimbabwe, **Sacha Journal of Policy and Strategic Studies**, 1(2),pp. 110-130.

Marsh, D. and Stoker, G.(2010). **Theory and Methods in Political Science**, Thousand Oaks: Sage.

Reporters without borders.(2018).**Data of press freedom ranking 2003-2018**, [Online], Received 3/1/2019,From: https://rsf.org/en/ranking_table?sort=asc&order=Global%20score.

The World Bank Group.(2017).**Worldwide Governance Indicators**, [Online], Received 3/1/2019, From:

http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home.

Wayback Machine.(2015). **Jordan Economy …. Introduction**, ,[Online], Received 25/2/2019,From: http://www.kinghussein.gov.jo/economy1.html.

Wayback Machine.(2018).**Democracy Index 2018**, Economist Intelligence Unit, [Online], Received 3/1/2019,From:http://web.archive.org/web/20180819182057